البنك المركزي اليمني
CENTRAL BANK OF YEMEN

التقرير السنوي

2023

2023

الإدارة العامة للبحوث والإحصاء
البنك المركزي اليمني

التقرير السنوي 2023

صادر عن

الإدارة العامة للبحوث والإحصاء

البنك المركزي اليمني

المركز الرئيسي عدن

أعضاء مجلس الإدارة

أ. احمـــد أحمـــد غالـــب
محافظ البنك المركزي
رئيس مجلس الإدارة

د. محمـــد عمـــر باناجـــــة
نائب محافظ البنك المركزي
نائب رئيس مجلس الإدارة

سيف محسن عبود الشريف
عضـــــو مجـــلـــس الإدارة

هاني محمد حزام وهاب
عضـو مجـلـس الإدارة
نـائـب وزيـر الماليـــة

علي محمد علي الحبشي
عضـو مجـلـس الإدارة

خالد إبراهيم زكريا محمد
عضـو مجـلـس الإدارة

قائمة المحتويات

كلمة المحافظ	6
المؤشرات الاقتصادية الرئيسية	7
الفصل الأول	
الوضع الاقتصادي العالمي والتطورات الاقتصادية المحلية	
أولًا/الوضع الاقتصادي العالمي	9
ثانياً/التطورات الاقتصادية المحلية	16
الفصل الثاني	
النقود والائتمان	
أولًا/ميزانية البنك المركزي اليمني	20
ثانياً/الميزانية الموحدة للبنوك التجارية والإسلامية	23
ثالثاً/العرض النقدي والعوامل المؤثرة عليه	28
رابعاً/سعر الصرف وإجراءات السياسة النقدية	30
الفصل الثالث	
المالية العامة	
أولًا/الإيرادات العامة والمنح	33
ثانياً/النفقات العامة	36
ثالثاً/الميزان الكلي	38
رابعاً/الدين العام الداخلي	39
خامساً/الدين العام الخارجي	39
الفصل الرابع	
القطاع الخارجي	
ميزان المدفوعات	41
الملاحق الإحصائية	(54 – 48)

كلمة المحافظ

يسر البنك المركزي اليمني أن يضع بين يدي القراء والباحثين والمهتمين بالتطورات الاقتصادية النقدية والمالية في الجمهورية اليمنية التقرير السنوي لعام 2023، آملين أن يعود بالفائدة على كل من يستخدمه. ويستعرض التقرير السنوي التطورات الاقتصادية النقدية والمالية التي شهدها الاقتصاد اليمني خلال عام 2023، ويتكون من أربعة فصول. تناول الفصل الأول الأوضاع الاقتصادية على المستويين العالمي والمحلي، بينما تناول الفصل الثاني آخر تطورات النقود والائتمان. ويخصص الفصلان الثالث والرابع على التوالي للمالية العامة وتطورات القطاع الخارجي. إن المستوى العالي من الجهود المبذولة من قبل الإدارة العامة للبحوث والإحصاء، في إصدار هذا التقرير قد ساهم بشكل كبير في رقيّ الأداء السلس والفعّال للبنك المركزي اليمني، لتستحق منا التقدير العميق. كما لا ننسى الإدارات الأخرى التي ساهمت بجهودها وبياناتها. لذلك، نود من هنا أن نعرب عن شكرنا الخاص للإدارات المعنية على ما قدموه في سبيل إنجاح هذا العمل الكبير.

والله الموفق

أحمد أحمد غالب

المحافظ

المؤشرات الاقتصادية الرئيسية

المؤشر	2021	2022	2023
الناتج المحلي الإجمالي بأسعار السوق[1]:			
مليار ريال	19,939.3	26,240.4	24,967.2
معدل نمو الناتج بالريال (%)	32.7	31.6	-4.9
مليون دولار	19,394	23,534	18,424
معدل نمو الناتج بالدولار (%)	-4.1	21.3	-21.7
تضخم أسعار المستهلك:			
الرقم القياسي العام لأسعار المستهلك (نهاية الفترة)	%50.4	%-2.7	%0.5
الرقم القياسي العام لأسعار المستهلك (المتوسط السنوي)	%31.5	%29.5	%-1.2
سعر تصدير النفط الخام (متوسط مرجح) دولار/ للبرميل	69.2	96.4	80.6
سعر الصرف (متوسط الفترة) ريال/ دولار أمريكي	1,032.51	1,119.14	1,378.19
سعر الصرف (نهاية الفترة) ريال/ دولار أمريكي	1,255.26	1,172.48	1529.40
القطاع النقدي والمصرفي	**(نسبة النمو السنوية)**		
العرض النقدي الواسع M2	7.9	0.3	13.6
النقد M1	11.0	-2.3	9.1
شبه النقد	3.2	4.6	16.9
القاعدة النقدية	13.7	4.4	4.9
سرعة دوران النقود (مرة)	3.5	2.5	2.1
المضاعف النقدي	1.6	2.2	2.4
مالية الحكومة	**(نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي)**		
الإيرادات العامة	5.5	7.8	4.8
النفقات العامة	7.6	11	11.9
عجز الموازنة العامة	-2.1	-3.1	-7.1
القطاع الخارجي	**(نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي)**		
عجز الحساب الجاري	-14.2	-17.8	-19.1
صادرات السلع والخدمات	13	9.5	6.8
الصادرات النفطية	5.1	4.2	0
الصادرات الأخرى	7.8	5.3	6.8
واردات السلع والخدمات	72.4	63.8	75.1
واردات المشتقات النفطية	14.6	16	15.9
واردات السلع الغذائية	19.9	21.2	26.1
واردات أخرى	37.9	26.6	33.1

(1) تقديرات صندوق النقد الدولي - إبريل 2024.

الفصل الأول

الوضع الاقتصادي العالمي
والتطورات الاقتصادية المحلية

أولًا: الوضع الاقتصادي العالمي:

بالاستناد إلى تقرير صندوق النقد الدولي **(آفاق الاقتصاد العالمي – إبريل 2024)**، تشير التقديرات إلى تراجع النمو العالمي بنسبة 3.2% خلال عام 2023، مقارنة بنمو بلغت نسبته 3.5% في عام 2022. ويعود ذلك بسبب تراجع النمو الحقيقي للاقتصادات المتقدمة من 2.6% في عام 2022 إلى 1.6% في عام 2023. أما بالنسبة للاقتصادات الصاعدة والنامية أشارت التقديرات إلى ارتفاع طفيف في النمو الحقيقي بلغ 4.3% خلال عام 2023، مقارنة بنمو بلغت نسبته 4.1% في عام 2022. ليرتفع بذلك الناتج المحلي الإجمالي العالمي بما قيمته 4.34 ترليون دولار في عام 2023 ليصل إلى مستوى 104.79 ترليون دولار، مقارنة بمستوى 100.66 ترليون دولار في عام 2022.

أما في فيما يتعلق بمعدلات التضخم فقد أشارت التقديرات إلى تراجع مطرد في التضخم العالمي من 8.7% في عام 2022 إلى 6.8% في عام 2023 وذلك بفضل السياسات النقدية المتشددة مدعومة بتراجع الأسعار الدولية للسلع الأولية مقارنة بالعام السابق. وهو ما ينطبق على الاقتصادات المتقدمة التي تراجع فيها التضخم من 7.3% في عام 2022 إلى 4.6% في عام 2023، وبنفس الوتيرة تراجع معدل التضخم في الاقتصادات الصاعدة والنامية من 9.8% في عام 2022 إلى 8.3% في عام 2023.

تراجع النمو العالمي

3.2%

الناتج المحلي الإجمالي العالمي

104.79

تريليون دولار

حجم الاقتصاد العالمي (بالتريليون دولار)

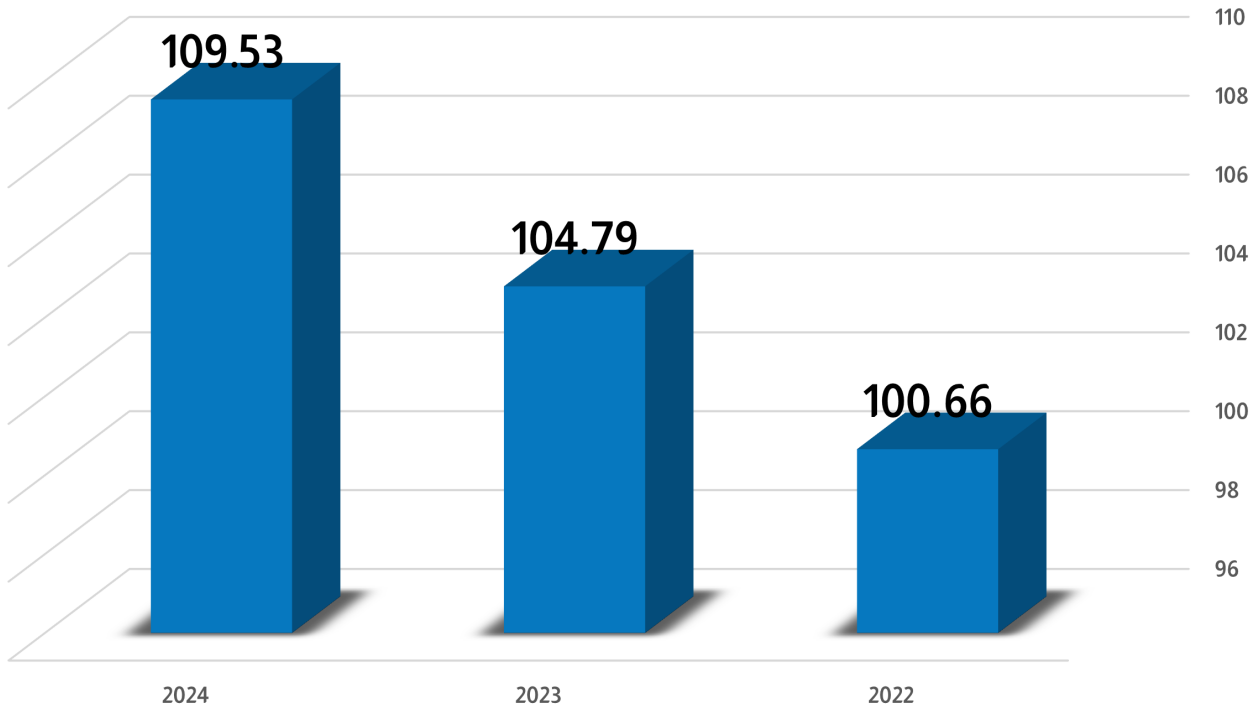

نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي

البيان	تقديرات		توقعات
	2022	2023	2024
الاقتصاد العالمي	3.5%	3.2%	3.2%
مقدار نمو الاقتصاد العالمي (بالتريليون دولار)	100.66	104.79	109.53
الاقتصادات المتقدمة	2.6%	1.6%	1.7%
الاقتصادات الصاعدة والنامية	4.1%	4.3%	4.2%
منطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا	5.2%	1.9%	2.7%
البلدان النامية المنخفضة الدخل	5.2%	4.0%	4.7%

المصدر: مستجدات آفاق الاقتصاد العالمي – إبريل 2024 (صندوق النقد الدولي).

نمو الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي

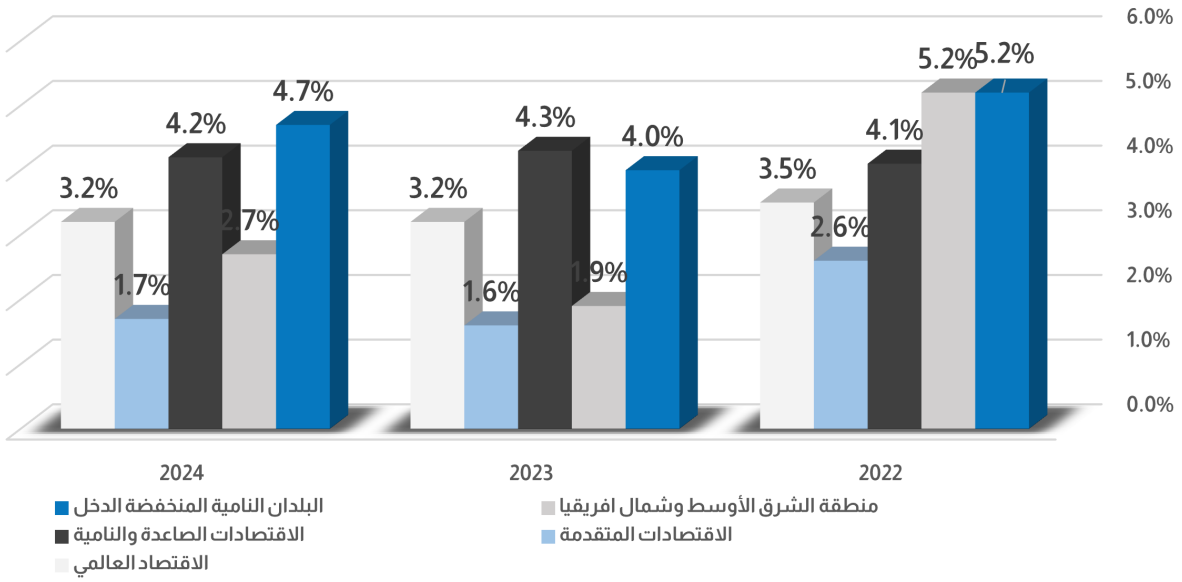

معدل التضخم حسب متوسط اسعار المستهلك

البيان	تقديرات		توقعات
	2022	2023	2024
الاقتصاد العالمي	8.7%	6.8%	5.9%
الاقتصادات المتقدمة	7.3%	4.6%	2.6%
الاقتصادات الصاعدة والنامية	9.8%	8.3%	8.3%
منطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا	14.3%	16.0%	15.4%
البلدان النامية المنخفضة الدخل	16.1%	18.1%	16.3%

المصدر: آفاق الاقتصاد العالمي – إبريل 2023 (صندوق النقد الدولي).

معدل التضخم حسب متوسط اسعار المستهلك

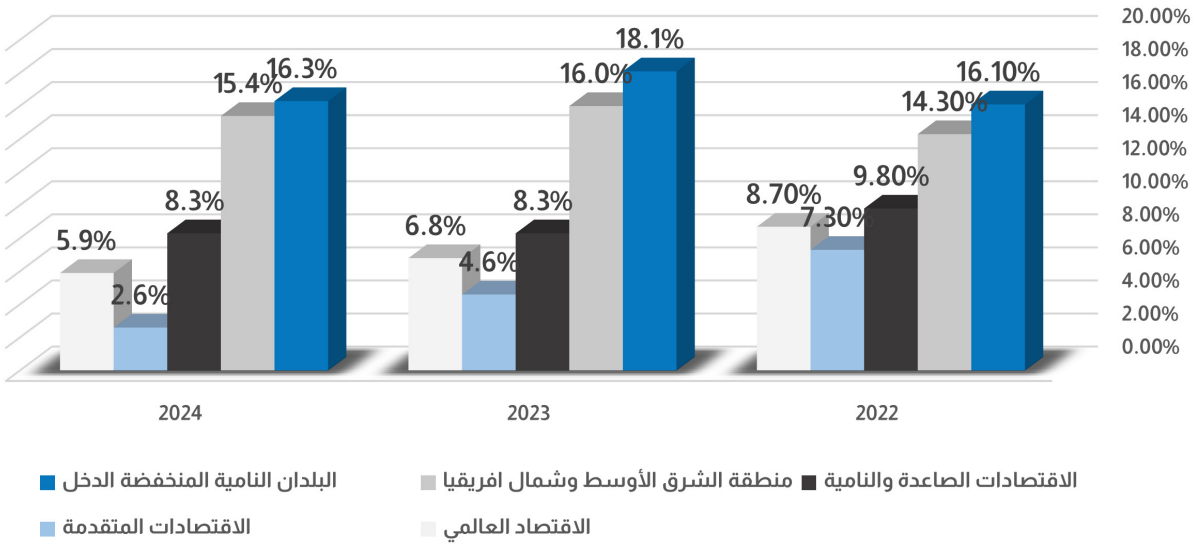

فيما يلي، نستعرض أهم التطورات الاقتصادية العالمية التي مرت بها مجموعات واقاليم ودول العالم وفق مستويات تقدمها وارتباطها الإقليمي وأهميتها في الاقتصاد العالمي خلال عام 2023:

الاقتصادات المتقدمة:

تراجع نمو الاقتصادات المتقدمة خلال عام 2023 ليسجل ما نسبته 1.6%، مقابل نمو بلغت نسبته 2.6% في عام 2022، ويتوقع صندوق النقد الدولي أن تبلغ نسبة النمو في اقتصادات هذه المجموعة 1.7% في عام 2024، وبالمقابل انخفضت توقعات معدل التضخم لدى الاقتصادات المتقدمة ليصل إلى نسبة 4.6% في عام 2023 مقارنة بـ 7.3% في عام 2022، ويتوقع صندوق النقد الدولي المزيد من التراجع في معدل التضخم للاقتصادات المتقدمة في نهاية عام 2024 ليصل حسب التقديرات إلى 2.6%.

أما فيما يتعلق بمعدلات البطالة لدى الاقتصادات المتقدمة فقد أشارت التقديرات إلى انخفاض طفيف في نسبتها لتصل إلى 4.4% في عام 2023 مقارنة بـ 4.5% في عام 2022، ومن المتوقع أن تعاود معدلات البطالة بالارتفاع نسبياً إلى حدود 4.6% في نهاية عام 2024.

01

الولايات المتحدة:

سجلت الولايات المتحدة خلال عام 2023 نمواً مقداره 2.5% وهو ارتفاع ملحوظ عن العام 2022 الذي سجل نمواً إيجابياً مقداره 1.9%. ومن المتوقع أن يرتفع نمو الولايات المتحدة بنسبة طفيفة في نهاية عام 2024 لتسجل 2.7%.

02

منطقة اليـورو:

على الرغـم مـن هبـوط نمـو منطقـة اليـورو خـلال عـام 2023 الـذي سـجلت فيـه نمـواً نسـبته 0.4%، مقارنـة بنمـو بنسـبة 3.4% فـي عـام 2022، إلا أن تقديـرات صنـدوق النقـد الدولـي تشـير إلـى أن منطقـة اليـورو مقبلـة علـى تحسـن طفيـف فـي النمـو ليبلـغ 0.8% فـي نهايـة عـام 2024. ويعـود ذلـك إلـى توقـع تحسـن نسـبي فـي أداء الاقتصـاد الألمانـي. فـي حيـن تشـير التقديـرات إلـى تراجـع معـدلات التضخـم فـي منطقـة اليـورو إلـى مـا نسـبته 5.4% فـي عـام 2023، مقارنـة بـ 8.4% فـي العـام السـابق. ويتوقـع أن يسـتمر الانخفـاض فـي معـدلات التضخـم فـي نهايـة عـام 2024 لتصـل إلـى 2.4%.

أمـا فيمـا يتعلـق معـدل البطالـة فـي منطقـة اليـورو فقـد سـجلت انخفاضـاً طفيفـاً بلغـت نسـبته 6.5% خـلال عـام 2023، مقارنـة بـ 6.7% فـي العـام السـابق. ويتوقـع صنـدوق النقـد الدولـي حـدوث ارتفـاع طفيـف فـي معـدل البطالـة فـي منطقـة اليـورو ليصـل إلـى مسـتوى 6.6% فـي نهايـة عـام 2024.

03

اليابــان:

سـجل الاقتصـاد اليابانـي خـلال عـام 2023 نمـواً بلغـت نسـبته 1.9%، مقارنـة بـ 1% فـي عـام 2022، ومـن المتوقـع أن يتراجـع نمـو الاقتصـاد اليابانـي فـي نهايـة عـام 2024 ليسـجل مـا نسـبته 0.9%. وفيمـا يتعلـق بمعـدل التضخـم أشـارت تقديـرات صنـدوق النقـد الدولـي إلـى ارتفاعـه بنسـبة 3.3% فـي عـام 2023، مقارنـة بنسـبة سـالبة بلغـت 2.5% فـي العـام السـابق. كمـا يتوقـع أن يبلـغ معـدل التضخـم فـي اليابـان إلـى مـا نسـبته 2.2% فـي نهايـة عـام 2024. ومـن جانـب آخـر أشـارت التقديـرات إلـى بلـوغ معـدل البطالـة فـي اليابـان خـلال عـام 2023 مـا نسـبته 2.6% وهـي نفـس نسـبة التـي سـجلها الاقتصـاد اليابانـي فـي العـام السـابق. ومـن المتوقـع أن تتراجـع بنسـبة طفيفـة لتسـجل حوالـي 2.5% فـي نهايـة عـام 2024.

الاقتصادات الصاعـــدة والنامية:

تشـير تقديرات صندوق النقد الدولي إلى نمـو الاقتصادات الصاعدة والنامية بنسـبة 4.1%، 4.3%، 4.2% خلال الأعـوام 2022، 2023، 2024 على التوالي. ومـن جانـب آخـر سـجلت تقديرات معـدل التضخـم في الاقتصـادات الصاعـدة والنامية خـلال عـام 2023 مـا نسـبته 8.3% مـع توقعـات ببقـاء نسـبة التضخم عند نفس المسـتوى حتى نهاية عـام 2024.

01 آسيا الصاعدة والناميـــة:

أشـارت تقديرات صندوق النقـد الدولي إلى تسـجيل اقتصـادات آسـيا الصاعـدة والنامية نمـواً إيجابياً بلغـت نسـبته 5.6% خـلال عـام 2023، مقارنة بنمـو نسـبته 4.4% في عـام 2022. ويرجـع النمـو الإيجابي في عـام 2023 بدرجـة رئيسـية إلى أداء الاقتصـاد الصيني الـذي حقـق نمـواً بلغـت نسـبته 5.2% في عـام 2023. في حين يتوقـع أن يتراجـع النمـو في الاقتصـاد الصيني ليصـل إلى مـا نسـبته 4.6% في نهاية عـام 2024، وذلـك بسـبب تداعيات أزمـة القطـاع العقـاري الصيني التي مـن المتوقـع تفاقمهـا.

مـن جهـة أخـرى سـجل الاقتصـاد الهنـدي نمـواً إيجابياً بلغـت نسـبته 7.8% خلال عـام 2023، مقارنة بنمـو بلغـت نسـبته 7% في العـام السـابق.

أمـا بالنسـبة لمعـدلات التضخـم، تشـير التقديرات إلى تسـجيل اقتصـادات آسـيا الصاعـدة والنامية 2.4% خـلال عـام 2023، مقارنـة بـ 3.9% في عـام 2022.

ويتوقـع ثبات معـدل التضخم في اقتصـادات آسـيا الصاعـدة والنامية عنـد مسـتوى 2.4% في نهاية عـام 2024.

02 الشـرق الأوسـط وشـمال افريقيـا:

بلـغ النمـو لـدى اقتصـادات الشـرق الأوسـط وشـمال افريقيـا بنسـبة 1.9% خـلال عـام 2023، مقابـل نمـو إيجابي بلغـت نسـبته 5.2% في العـام السـابق. ويعتبـر التراجـع في النمـو خـلال عـام 2023 نتيجـة طبيعيـة لاسـتمرار حالـة عـدم الاسـتقرار السياسـي والاقتصـادي لـدول مثل: اليمن – ليبيا – لبنان – سـوريا

- السودان - العراق وغيرها، وانعكاسه في تدهور السياحة والتجارة في تلك الدول كذلك استمرار حالة ضعف الاستثمارات وإنتاج النفط وارتفاع معدلات البطالة وضعف ثقة المستثمرين وانخفاض القدرة التنافسية وارتفاع حالات عجز المالية العامة للكثير من دول الشرق الأوسط وشمال افريقيا، غير أن توقعات صندوق النقد الدولي تشير إلى حدوث تحسن نسبي في نمو اقتصادات الشرق الأوسط وشمال افريقيا لتصل عند مستوى 2.7% في نهاية عام 2024.

من جانب آخر، سجل معدل التضخم في اقتصادات الشرق الأوسط وشمال افريقيا خلال عام 2023 ما نسبته 16% مقارنة بـ 14.3% في عام 2022. ومن المتوقع انخفاض معدل التضخم في نهاية عام 2024 ليصل إلى مستوى 15.4%.

الولايات المتحدة:

2.5%
نسبة النمو

منطقة اليورو:

0.4%
نسبة النمو

5.4%
معدل التضخم

اليابان:

1.9%
نسبة النمو

3.3%
معدل التضخم

آسيا الصاعدة والنامية:

5.6%
نسبة النمو

2.4%
معدل التضخم

الشرق الأوسط وشمال افريقيا:

1.9%
نسبة النمو

16%
معدل التضخم

ثانياً:التطورات الاقتصادية المحلية:

انكمش الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في عام 2023 بنسبة 2%، مقارنة بنمو بلغت نسبته 1.5% في العام السابق، ومن المتوقع أن ينكمش الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في نهاية عام 2024 بنسبة 1% حسب التقديرات الأولية لصندوق النقد الدولي.

ومن جهة أخرى أشارت التقديرات إلى تسجيل منحنى المستوى العام للأسعار قيمة سالبة بلغت 1.2% خلال عام 2023، مقارنة بارتفاع بلغت نسبته 29.5% في عام 2022. ومن المتوقع أن يسجل معدل التضخم نحو 16.9% في نهاية عام 2024، حسب التقديرات الأولية لصندوق النقد الدولي. ويشير المسح الخاص بالمؤشر السنوي لأدنى سعر للسلة الغذائية[2] حسب بيانات السكرتارية الفنية للأمن الغذائي – عدن، إلى بلوغ مستوى متوسط قدره 87,631 ريال في عام 2023، مقابل 86,144 ريال في عام 2022، أي بزيادة نسبتها 1.7%.

وفيما يتعلق بتطورات السيولة المحلية ومكوناتها خلال عام 2023 ارتفع العرض النقدي (M2) بمقدار 1408.2 مليار ريال وبنسبة 13.6%، ليسجل 11750.5 مليار ريال. وجاء الارتفاع في عام 2023 نتيجة ارتفاع شبه النقد بمقدار 1009.4 مليار ريال وبنسبة 16.9% والنقد المتداول (M1)بمقدار 165.1 مليار ريال وبنسبة 4.8% وقد شكلت نسبة العملة المتداولة إلى العرض النقدي الواسع بالريال 30.6% في عام 2023 وسجلت نسبة الودائع تحت الطلب إلى العرض النقدي الواسع بالريال 10% في عام 2023، فيما بلغت نسبة ودائع شبه النقد (ودائع الاجل والادخار والمخصصة) إلى العرض النقدي الواسع بالريال في عام 2023 ما نسبته 59.4%، وسجلت نسبة ودائع العملات الأجنبية إلى العرض النقدي الواسع 49.5% في عام 2023.

أما فيما يتعلق بتطورات أسعار الصرف فقد بلغ متوسط سعر صرف الدولار الأمريكي أمام الريال اليمني 1378.19 ريال لكل دولار أمريكي في عام 2023، مقابل 1119.14 ريال لكل دولار أمريكي في عام 2022. ومن الملاحظ هنا أن نسبة الارتفاع في سعر الصرف بلغ ما نسبته 23.1% في عام 2023 مقارنة بنسبة انخفاض بلغت 8.4% في عام 2022 ويعود ذلك إلى الضغوط الكبيرة التي يتعرض لها الاقتصاد اليمني جراء تأثير جملة من العوامل

(2) سعر تكلفة سلة غذائية لأسرة متوسطة مكونة من (7) للبقاء على قيد الحياة وتتكون السلة الغذائية من 75 كجم دقيق ،10 كجم فول أو فاصوليا حمراء، 8 لترات زيت نباتي مستورد، 2.5 كجم سكر،1 كجم ملح معالج باليود.

الظرفية والهيكلية التي تتعلق بتراجع الاحتياطيات الخارجية من العملات الأجنبية وارتفاع قياسي في الطلب الكلي لتمويل فاتورة الواردات الضرورية وغير الضرورية من العالم الخارجي، بالإضافة إلى التوقف الكامل لعوائد الصادرات النفطية التي تعتبر الشريان الرئيسي للاحتياطيات من العملة الصعبة نتيجة التهديدات الحوثية الإرهابية على منشآت الإنتاج والتصدير.

وفيما يتعلق بتطورات المالية العامة، انخفضت الإيرادات العامة للدولة في عام 2023 بمقدار 855.5 مليار ريال، وبنسبة 41.6% لتصل إلى 1199.4 مليار ريال، مقارنة بارتفاع مقداره 958 مليار ريال وبما نسبته 87.3% في عام 2022. ويلاحظ أن نسبة الإيرادات العامة إلى الناتج المحلي الإجمالي بلغت ما نسبته 4.8% في عام 2023، مقارنة بما نسبته 7.8% في عام 2022. كما ارتفعت النفقات العامة في عام 2023 بمقدار 97.9 مليار ريال وبنسبة 3.4% لتصل إلى 2975.2 مليار ريال وبلغت نسبتها إلى الناتج المحلي الإجمالي حوالي 11.9% في عام 2023، مقارنة بـ 11% في العام السابق.

في حين أظهر الميزان الكلي للموازنة العامة للدولة في عام 2023 عجزاً نقدياً مقداره 1775.8 مليار ريال ليشكل ما نسبته 7.1% إلى الناتج المحلي الإجمالي، مقابل عجز نقدي قيمته 822.4 مليار ريال وبما نسبته 3.1% في عام 2022، ومن الملاحظ أن نسبة تغطية الإيرادات للنفقات العامة في عام 2023 قد بلغت 40.3%، مقارنة بما نسبته 71.4% في عام 2022.

وبالنظر إلى تطورات الدين العام المحلي منذ قرار نقل عمليات البنك المركزي اليمني إلى العاصمة المؤقتة عدن في سبتمبر من عام 2016، فقد سجل قيمة إجمالية بلغت نحو 6229.5 مليار ريال عام 2023، مقارنة مع قيمة 4555.7 مليار ريال في عام 2022. وشكل الاقتراض من البنك المركزي في عام 2023 المصدر الأول لتمويل الدين العام الداخلي ليبلغ 5813 مليار ريال وبنسبة 93.3% من إجمالي الدين العام الداخلي، فيما شكلت الصكوك الإسلامية المصدر الثاني بقيمة إجمالية بلغت 253.5 مليار ريال وبنسبة 4.1% من إجمالي الدين العام الداخلي، تليها أذون الخزانة وشهادات الإيداع في المصدر الثالث بقيمة 163 مليار ريال وبنسبة 2.6% من إجمالي الدين العام الداخلي.

وبالنظر إلى تطورات الدين العام الخارجي، تشير البيانات الفعلية إلى ارتفاع رصيد المديونية لهيئة التنمية الدولية في نهاية عام 2023 بمقدار 70.3 مليون دولار وبنسبة 6.1% لتسجل ما قيمته 1224.6 مليون دولار. ويرجع الارتفاع في رصيد المديونية لهيئة التنمية الدولية خلال عام 2023، بدرجة رئيسية إلى التغيرات العالمية التي طرأت على سعر تقييم حقوق السحب الخاصة.

وبخصوص تطورات القطاع الخارجي أظهرت البيانات الأولية خلال عام 2023 حدوث فائض في الميزان الكلي للمدفوعات بحوالي 269 مليون دولار لتشكل ما نسبته 1.5% من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2023، ويعود هذا الفائض الحاصل في ميزان المدفوعات أساساً إلى فائض الحساب الرأسمالي والمالي بنحو 907 مليون دولار وبما نسبته 4.9% من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2023.

أهم التطورات الإقتصادية المحلية 2023

2%

انكماش الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي

87,631

ريال سعر السلة الغذائية

11750.5

مليار ريال العرض النقدي **M2**

1378.19

ريال متوسط سعر الصرف

1199.4

مليار ريال إنخفاض الإيرادات العامة

2975.2

مليار ريال إرتفاع النفقات العامة

6229.5

مليار ريال الدين العام المحلي

269

الميزان الكلي للمدفوعات

1224.6

مليون دولار رصيد مديونية هيئة التنمية الدولية

الفصل الثاني

النقـــود والائتمـــان

أولًا/ميزانية البنك المركزي اليمني:

ارتفعت ميزانية البنك المركزي اليمني في عام 2023 بمقدار 2,448.2 مليار ريال أو ما نسبته 26.8%، لتسجل 11,597.2 مليار ريال، مقارنة مع ارتفاع مقداره 1,527.4 مليار ريال وبما نسبته 20% في عام 2022.

ميزانية البنك المركزي اليمني		
مليار ريال		
البيـــــــــان	2022	2023
الأصول الخارجية	1,574.4	2,486.8
الأصول المحلية	7,574.6	9,110.3
المستحقات على الحكومة	6,625.5	8,127.8
المستحقات على المؤسسات العامة	309.5	309.5
المستحقات على البنوك	0.0	0.0
أصول ثابتة وأخرى	639.5	673.0
الأصول = الخصوم	9,149.0	11,597.2
القاعدة النقدية	4,688.6	4,919.1
العملة المصدرة	3,707.2	3,889.8
ودائع البنوك	981.3	1,029.3
ودائع الحكومة	352.4	329.1
ودائع المؤسسات العامة	104.9	128.0
ودائع مؤسسات الضمان الاجتماعي	58.7	58.7
شهادات الإيداع	0.0	0.0
الالتزامات الخارجية	3,266.9	5,575.9
خصوم أخرى	677.5	586.4
رأس المال والاحتياطي	386.0	576.2
إعادة تقييم الأصول الخارجية	-1,458.7	-2,315.8
مخصصات حقوق السحب الخاصة	1,120.5	1,438.3
خصوم متنوعة	629.7	887.7

الأصول:

انخفضت الأصول الخارجية الصافية للبنك المركزي في عام 2023 بمقدار 1,396.6 مليار ريال أو ما نسبته 82.5%، لتسجل قيمة سالبة مقدارها 3,089.1 مليار ريال، مقارنة بإنخفاض مقداره 1,069.8 مليار ريال أو ما نسبته 171.8% في عام 2022. ويعزى الإنخفاض في الأصول الخارجية الصافية أساساً إلى سداد أقساط وفوائد الدين العام الخارجي، إضافة الى التدخلات التي قام بها البنك المركزي عن طريق المزادات الأسبوعية في السوق ابتداء من نوفمبر 2021 من جهة وارتفاع الالتزامات الخارجية نتيجة الضغوط الكبيرة على العملة المحلية من جهة أخرى.

ارتفعت المطالبات الصافية على الحكومة في عام 2023 بمقدار 1,525.5 مليار ريال أو ما نسبته 24.3% لتصل إلى 7,798.7 مليار ريال، مقارنة مع ارتفاع مقداره 799.4 مليار ريال وبنسبة 14.6% في عام 2022. فيما ظلت المستحقات على المؤسسات العامة لما يقارب السنة السابعة على التوالي دون تغيير مسجلة بذلك 309.5 مليار ريال في عام 2023.

الأهمية النسبية للأصول 2022

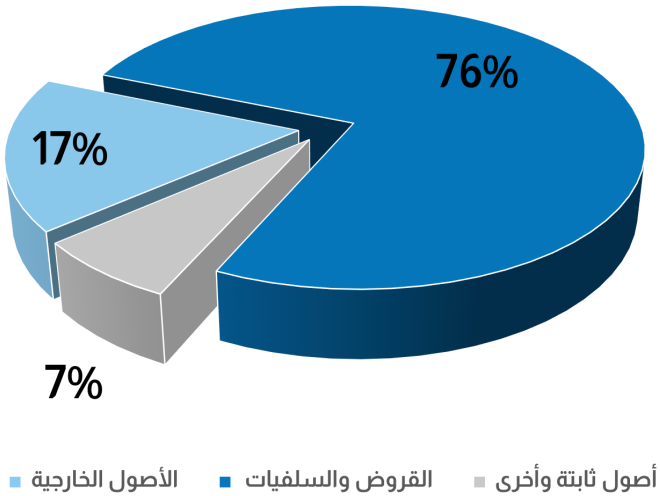

الأهمية النسبية للأصول 2023

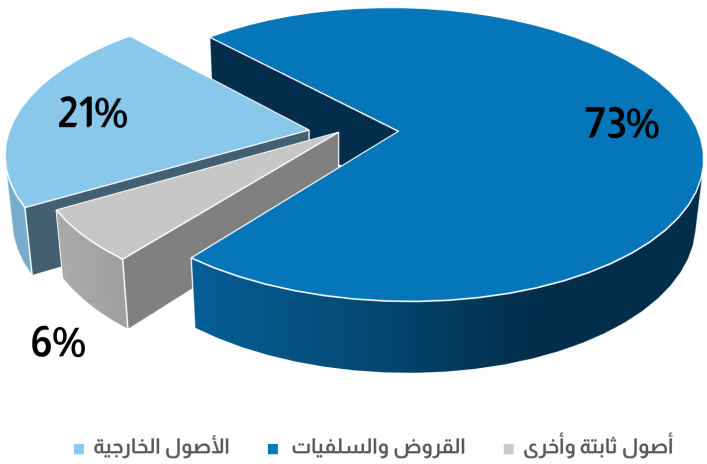

11,597.2
مليار ريال
ميزانية
البنك المركزي

3,089.1
مليار ريال
الأصول الخارجية
الصافية

4,919.1
مليار ريال
القاعدة
النقدية

الخصوم:

ارتفعت القاعدة النقدية (العملة خارج البنوك + العملة في خزائن البنوك + أرصدة البنوك لدى البنك المركزي) في عام 2023 بمقدار 230.5 مليار ريال أو ما نسبته 4.9% لتبلغ 4,919.1 مليار ريال، مقابل زيادة مقدارها 197.8 مليار ريال وبنسبة 4.4% في عام 2022. ويعود الارتفاع في عام 2023 أساساً لارتفاع العملة المصدرة بمقدار 182.5 مليار ريال وبنسبة 4.9%، وأرصدة ودائع البنوك بمقدار 48 مليار ريال وبنسبة 4.9 %، كما ارتفعت ودائع المؤسسات العامة بمقدار 23.1 مليار ريال وبنسبة 22%، لتسجل 128 مليار ريال، مقارنة بارتفاع قيمته 43.1 مليار ريال وبنسبة 69.6% في عام 2022. فيما ظلت ودائع مؤسسات الضمان الاجتماعي ثابتة دون تغيير منذ نقل عمليات البنك المركزي اليمني إلى العاصمة المؤقتة عدن مسجلة بذلك 58.7 مليار ريال حتى نهاية عام 2023. أما فيما يتعلق بصافي البنود الأخرى فقد ارتفعت في عام 2023 بمقدار 124.6 مليار ريال وبنسبة 328.4%، لتسجل 86.7 مليار ريال، مقارنة بارتفاع قدره 511.2 مليار ريال وبما نسبته 93.1% في عام 2022.

الوزن النسبي من إجمالي الخصوم 2022

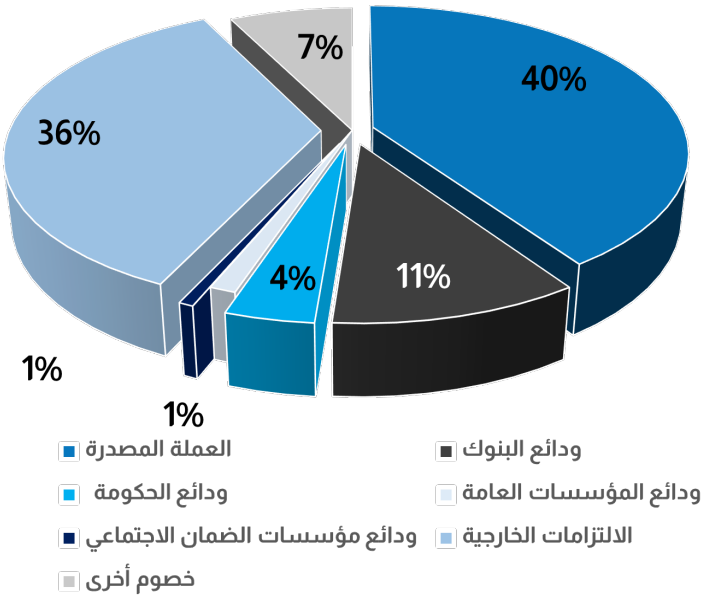

الوزن النسبي من إجمالي الخصوم 2023

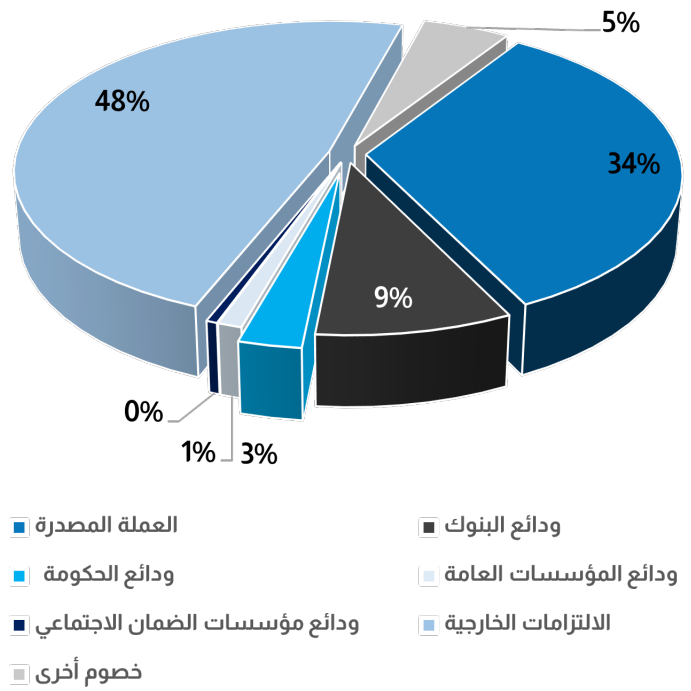

ثانياً/الميزانية الموحدة للبنوك التجارية والإسلامية:

أظهرت الميزانية الموحدة للبنوك التجارية والإسلامية في عام 2023 ارتفاعاً مقداره 1,951 مليار ريال وبنسبة 22.2%، لتصل إلى 10,731.6 مليار ريال.

الأصول:

ارتفع صافي الأصول الخارجية للبنوك التجارية والإسلامية في عام 2023 بمقدار 459.4 مليار ريال وبنسبة 17.5% لتسجل 3,078.1 مليار ريال. ويرجع الارتفاع في صافي الأصول الخارجية للبنوك التجارية والإسلامية في عام 2023 نتيجة الارتفاع في كل من حسابات المراسلين والنقد الأجنبي بمقدار 218.1، 173.9 مليار ريال وبنسبة 20.4%، 46.6% على التوالي، وسجلت بذلك الأصول الخارجية الإجمالية ارتفاعاً قدره 471 مليار ريال وبما نسبته 17.6%، لتصل إلى ما قيمته 3,140 مليار ريال.

ومن الملاحظ أن نصيب الأصول الخارجية الإجمالية من إجمالي أصول الميزانية الموحدة للبنوك التجارية والإسلامية قد بلغ ما نسبته 29.3% في عام 2023.

ارتفعت احتياطيات البنوك (نقد بالخزائن + أرصدة لدى البنك المركزي) بمقدار 359.7 مليار ريال وبنسبة 17.8% في عام 2023، لتسجل 2,381.8 مليار ريال. ويعود الارتفاع في عام 2023، نتيجة ارتفاع النقد المحلي بخزائن البنوك بمقدار 17.4 مليار ريال وبنسبة 6.3%، وارتفاع أرصدتها لدى البنك المركزي بمقدار 342.3 مليار ريال وبنسبة 19.6%. وبالنظر إلى حصة احتياطيات البنوك كنسبة من إجمالي ودائعها فقد انخفضت انخفاضاً طفيفاً من 29.3% في عام 2022، الى 29.2% في عام 2023. أما القروض والسلفيات فقد ارتفعت في عام 2023 بمقدار 504.5 مليار ريال وبنسبة 15.7% لتصل إلى 3,719.4 مليار ريال. ويعود الارتفاع في عام 2023، نتيجة ارتفاع القروض المقدمة للقطاع الخاص بمقدار 377.4 مليار ريال وبنسبة 29%، وارتفاع القروض المقدمة للحكومة بمقدار 127.1 مليار ريال وبنسبة 6.6%.

10,731.6
مليار ريال
الميزانية الموحدة للبنوك

الاهمية النسبية للأصول 2022

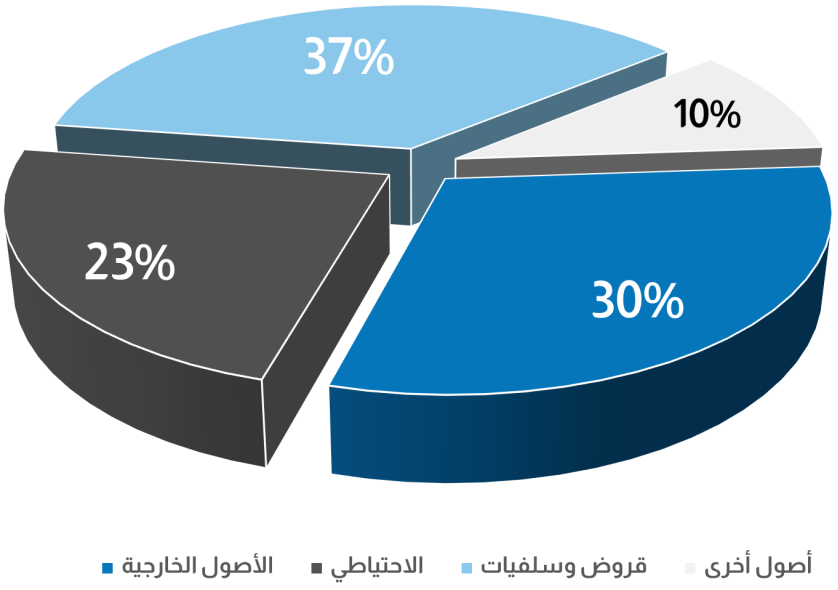

الاهمية النسبية للأصول 2023

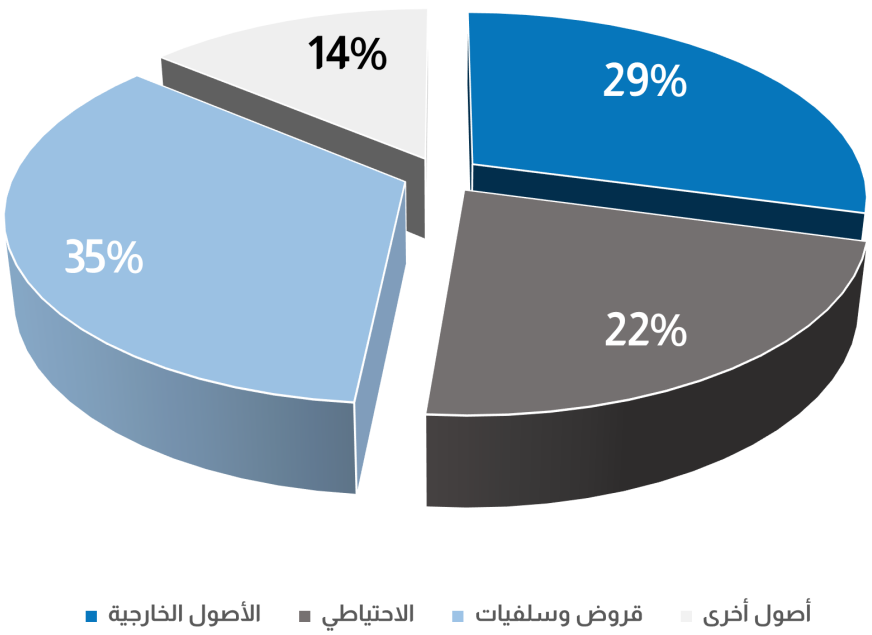

الميزانية الموحدة للبنوك التجارية والإسلامية

مليار ريال

البيـــــــــــان	2022	2023
الأصول الخارجية	2,669.0	3,140.0
نقد أجنبي	373.1	547.0
حسابات مع المراسلين	1,068.4	1,286.5
استثمارات خارجية	1,227.5	1,306.4
الاحتياطي	2,022.1	2,381.8
نقد محلي بالخزائن	275.4	292.9
أرصده لدى البنك المركزي	1,746.7	2,088.9
شهادات الإيداع	0.0	0.0
إعادة الشراء من البنك المركزي (الريبو)	0.0	0.0
قروض وسلفيات	3,214.8	3,719.4
القطاع الخاص	1,301.6	1,679.0
المؤسسات العامة	0.0	0.0
الحكومة	1,913.2	2,040.3
أصول أخرى	874.6	1,490.4
الأصول = الخصوم	8,780.5	10,731.6
الالتزامات الخارجية	50.3	61.9
بنوك بالخارج	50.3	61.9
حسابات غير مقيمين	0.0	0.0
الودائع	6,910.6	8,153.7
ودائع تحت الطلب	940.6	1,174.2
ودائع لأجل	914.0	651.4
ودائع الادخار	339.7	449.4
ودائع مخصصة	66.2	60.0
ودائع بالعملات الأجنبية	4,650.1	5,818.6
ودائع الحكومة	0.0	0.0
خصوم أخرى	1,819.7	2,516.1
سلفيات من البنك المركزي	7.5	7.6
رأس المال والاحتياطي	541.7	667.2
أخرى	1,270.4	1,841.2

الخصوم:

ارتفع الرصيد الإجمالي لودائع البنوك التجارية والإسلامية في عام 2023، بمقدار 1,243.1 مليار ريال وبنسبة 18% لتصل إلى 8,153.7 مليار ريال. ويرجع الارتفاع في عام 2023 إلى ارتفاع كل من الودائع تحت الطلب بنسبة 24.8%، وودائع الادخار بنسبة 32.3%، في حين انخفضت ودائع الاجل والودائع المخصصة بنسبة 28.7%، 9.4% على التوالي في عام 2023. ارتفعت الخصوم الأخرى الصافية بمقدار 80.5 مليار ريال وبنسبة 8.5% خلال عام 2023 لتصل إلى 1025.7 مليار ريال. ويعود الارتفاع في الخصوم الأخرى الصافية خلال عام 2023 جزئياً إلى زيادة رأس المال والاحتياطي للبنوك التجارية والإسلامية بمقدار125.4 مليار ريال وبنسبة 23.2% ليسجل 667.2 مليار ريال في عام 2023، وهو ما يمثل ترجمة لتعليمات البنك المركزي التي أصدرت بداية عام 2023، بخصوص زيادة رأس المال بنوك التمويل الأصغر بنسبة 50% سنوياً وعلى مدى سنتين. ومن جانب آخر ارتفعت الخصوم المتنوعة بمقدار 570.9 مليار ريال وبنسبة 44.9% لتصل إلى 1,841.2 مليار ريال في عام 2023.

الوزن النسبي من إجمالي الخصوم 2022

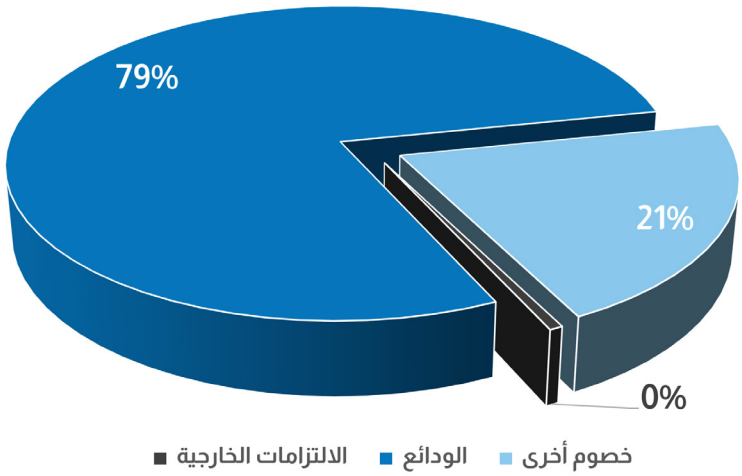

الوزن النسبي من إجمالي الخصوم 2023

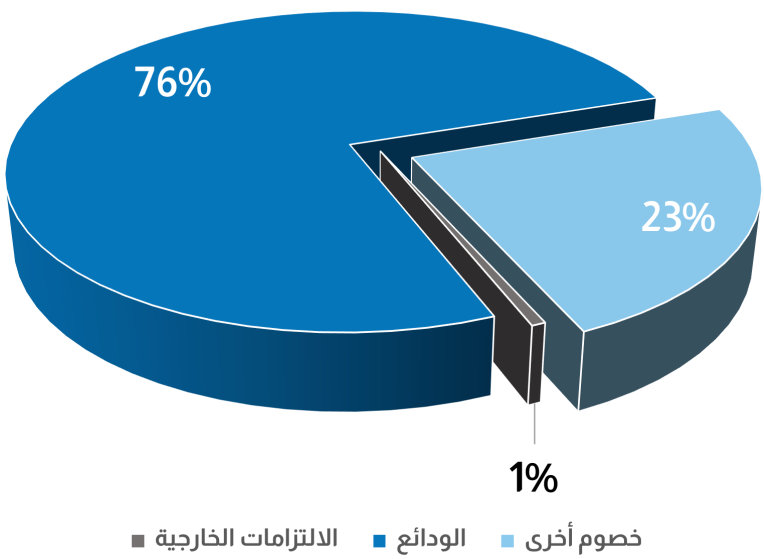

هيكل الودائع:

توضح المؤشرات التي سجلتها الودائع بالعملة المحلية وفقاً لآجالها في عام 2023 إلى ارتفاع الودائع تحت الطلب بمقدار 233.6 مليار ريال وبنسبة 24.8%، لتبلغ 1,174.2 مليار ريال، وشكلت ما نسبته 14.4% من إجمالي الودائع في عام 2023. كما سجلت ودائع الادخار في عام 2023 ارتفاعاً بمقدار 109.7 مليار ريال وبنسبة 32.3% لتسجل 449.4 مليار ريال، وهو ما يمثل 5.5% من إجمالي الودائع في عام 2023. في حين انخفضت ودائع الاجل بمقدار 262.5 مليار ريال وبنسبة 28.7% لتصل إلى 651.4 مليار ريال وشكلت ما نسبته 8% من إجمالي الودائع لعام 2023، كما انخفضت الودائع المخصصة بمقدار 6.2 مليار ريال وبما نسبته 9.4% لتشكل حصتها من إجمالي الودائع في عام 2023 نسبة 0.7%.

أما على صعيد تطور الودائع وفقاً لنوع العملة فقد سجلت الودائع بالعملات الأجنبية ارتفاعاً قدره 1,168.5 مليار ريال أو ما نسبته 25.1% في عام 2023، لتسجل 5,818.6 مليار ريال. وبلغت أهميتها النسبية من إجمالي الودائع 71.4% في عام 2023. كما حققت حصة الودائع بالريال إلى إجمالي الودائع 28.6% في عام 2023.

التسهيلات الائتمانية:

ارتفع إجمالي التسهيلات الممنوحة للقطاع الخاص المقدمة من البنوك العاملة للقطاعات الاقتصادية المختلفة بمقدار 377.4 مليار ريال وبنسبة 29% في عام 2023، لتصل إلى 1,679 مليار ريال.

8,153.7
مليار ريال
ودائع للبنوك

3,078.1
مليار ريال
الأصول الخارجية

1,679
مليار ريال
التسهيلات الائتمانية

ثالثاً/العرض النقدي والعوامل المؤثرة عليه:

ارتفع العرض النقدي (M2) في عام 2023 بمقدار 1,408.2 مليارريال وبنسبة 13.6%، ليسجل 11,750.5 مليار ريال. وعند النظر في مكونات العرض النقدي والعوامل المؤثرة عليه يلاحظ التصاعد في صافي الاصول المحلية والذي سجل ارتفاعاً قدره 2,345.3 مليار ريال وبنسبة 24.9% في عام 2023. ويأتي هذا الارتفاع كحصيلة للأثر التوسعي الناجم عن الائتمان الممنوح للحكومة في تمويل الموازنة العامة للدولة بمقدار 1,652.7 مليار ريال وبما نسبته 20.2%، وارتفاع الائتمان الممنوح للقطاعات غير الحكومية بمقدار 354.3 مليار ريال وبنسبة 24.5%، وارتفاع صافي البنود الأخرى بمقدار 338.5 مليار ريال وبنسبة 155.4%.في عام 2023. وفيما يتعلق بصافي الأصول الأجنبية للجهاز المصرفي خلال عام 2023 فقد انخفض بمقدار 937.2 مليار ريال وبنسبة 101.2%، وتركز الانخفاض في صافي الأصول الأجنبية في عام 2023 بواقع 3,089.1 مليار ريال للبنك المركزي مقابل ارتفاع قدره 3,078.1 مليار ريال للبنوك التجارية والاسلامية.

وبالنظر الى تطورات السيولة المحلية خلال عام 2023 وفقاً لمكوناتها، يلاحظ أن التطورات تمثلت بارتفاع قدره 398.7 مليار ريال للعرض النقدي (M1) وبنسبة 9.1% ليصل الى 4,771.1 مليار ريال، وشبه النقد بمقدار 1,009.4 مليار ريال وبما نسبته 16.9% ليسجل 6,979.4 مليار ريال. وقد جاء ارتفاع عرض النقد (M1) في عام 2023 نتيجة ارتفاع العملة المتداولة وودائع تحت الطلب بنسبة 4.8%، 24.8% على التوالي، في حين جاء الارتفاع في شبه النقد في عام 2023 بسبب ارتفاع كل من ودائع الأدخار وودائع العملات الأجنبية بنسبة 32.3%، 25.1% على التوالي.

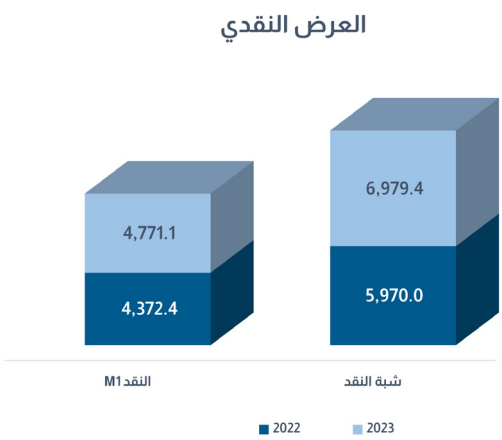

المســـــح النقـــدي		
(أرصدة نهاية الفترة بمليارات الريالات)		
البيـــــــــــان	*2022	*2023
العرض النقدي الواسع M2	10,342.4	11,750.5
نسبة التغير السنوي للعرض النقدي	-	13.6
شبه النقد	5,970.0	6,979.4
نسبة التغير السنوي لشبه النقد	-	16.9
شبه النقد/العرض النقدي	57.7	59.4
ودائع العملات الأجنبية	4,650.1	5,818.6
نسبة التغير السنوي لودائع العملات الأجنبية	-	25.1
العملات الأجنبية/إجمالي الودائع	67.3	71.4
النقد M1	4,372.4	4,771.1
نسبة التغير السنوي للنقد	-	9.1
النقد M1/العرض النقدي M2	42.3	40.6
ودائع تحت الطلب	940.6	1,174.2
نسبة التغير السنوي للودائع تحت الطلب	-	24.8
الودائع تحت الطلب/العرض النقدي M2	9.1	10.0
العملة المتداولة خارج البنوك	3,431.8	3,596.9
العملة المتداولة خارج البنوك/العرض النقديM2	33.2	30.6
صافي الأصول الأجنبية	926.2	-11.0
صافي الأصول المحلية:	9,416.2	11,761.5
حكومي	8,186.4	9,839.0
غير حكومي	1,447.5	1,801.8
أخرى (صافي)	-217.7	120.7

وفقاً لأسعار صرف السوق.

رابعاً/سعر الصرف وإجراءات السياسة النقدية:

بلغ متوسط سعر صرف الدولار الأمريكي أمام الريال اليمني في عام 2023، حوالي 1378.19 ريال لكل دولار مقابل 1119.14 ريال لكل دولار في عام 2022، وترجع الاضطرابات في أسعار الصرف بدرجة رئيسية إلى الضغوط الكبيرة التي يتعرض لها الاقتصاد اليمني جراء تأثير جملة من العوامل الظرفية والهيكلية التي تتعلق بتراجع الإحتياطيات من العملات الأجنبية نتيجة التوقف الكامل للصادرات النفطية، بسبب التهديدات الحوثية الإرهابية على منشآت الإنتاج والتصدير.

إجراءات السياسة النقدية في سوق العملات:

رغم الظروف القاهرة التي يتعرض لها الاقتصاد الوطني بسبب إستمرار الحرب إلا أن البنك المركزي إستمر في تنفيذ الإجراءات المتخذة فيما يخص سياسته النقدية لتعزيز دوره في المحافظة على المستوى العام للأسعار واستقرار أسعار الصرف والتي من أهمها:

1. اتخاذ قرار بعدم تمويل عجز الموازنة العامة للدولة من مصادر تضخمية.
2. إصدار صكوك إسلامية وأذون الخزانة إلى جانب سندات دين حكومية عبر منصة Refinitiv.
3. توحيد أسعار الفائدة على الدين المحلي.
4. تفعيل الاحتياطي الإلزامي على البنوك التي لديها مراكز رئيسية في العاصمة المؤقتة عدن.
5. توحيد أسعار الصرف لتعكس أسعار السوق الفعلية وفق توصيات صندوق النقد الولي فيما يخص:

- سعر صرف الموازنة العامة للدولة.
- أسعار بيع العملات عن طريق المزادات.
- سعر تقييم المراكز المالية للبنوك.

6. تفعيل سلسلة من الإجراءات والإصلاحات للمساعدة في استعادة الاستقرار في سوق العملات الأجنبية، وتوجت تلك الإجراءات بإطلاق آلية مزادات اسبوعية لبيع العملات، حيث تم تقليص حجم السيولة الفائضة عن حاجة الاقتصاد من السوق من خلال المزادات الاسبوعية ابتداء من شهر نوفمبر 2021، عبر منصة (Refinitive) الإلكترونية العالمية لضمان الشفافية والتنافسية المتوافقة مع الأسس والمعايير المنظمة للسوق الحرة ونتيجة لتطبيق الألية المذكورة أعلاه:

بلغ اجمالي العروض المقدمة من البنك المركزي منذ بدء المزادات ما قيمته 2685 مليون دولار امريكي.
فيما سجل اجمالي قيمة العطاءات 1814.6 مليون دولار، وشكلت قيمة تلك العطاءات ما نسبته 67.6% من اجمالي قيمة العروض في حين سجلت المبالغ المخصصة نحو 1716.2 مليون دولار.
وتمكن البنك المركزي من خلال العمليات آنفة الذكر من استيعاب ما قيمته 2,076.7 مليار ريال يمني وتعادل ما نسبته 44.5% من نمو القاعدة النقدية ، ليشكل بذلك خطوة مهمة نحو إدارة فعالة للسيولة باستخدام أدوات السياسة النقدية القائمة على السوق.

الفصل الثالث

الماليـــة العامـــة

تشير بيانات الموازنة العامة للدولة في عام 2023 إلى وجود عجز نقدي قيمته 1,775.8 مليار ريال، وبنسبة 7.1% من الناتج المحلي الإجمالي، مقارنة مع عجز نقدي مقداره 822.4 مليار ريال وبما نسبته 3.1% من الناتج المحلي الإجمالي في العام السابق.

أولًا/الإيرادات العامة:

انخفضت الإيرادات العامة للدولة في عام 2023 بمقدار 855.5 مليار ريال، أو ما نسبته 41.6% لتصل إلى 1,199.4 مليار ريال، مقارنة بارتفاع 958 مليار ريال أو ما نسبته 87.3% في عام 2022. ويأتي الانخفاض في الإيرادات العامة خلال عام 2023 بدرجة أساسية الى انخفاض الإيرادات النفطية بمقدار 1,069.7 مليار ريال وبما نسبته 96.5% مقارنة بإرتفاع قدره 710.7 مليار ريال وبنسبة 178.8% في عام 2022. في حين انخفضت الإيرادات غير النفطية في عام 2023 بمقدار 137.3 مليار ريال أو ما نسبته 14.5% مقارنة بارتفاع قدره 247.2 مليار ريال وبنسبة 35.3% في عام 2022. ويلاحظ أن نسبة الإيرادات العامة إلى الناتج المحلي الإجمالي بلغت حوالي 4.8% في عام 2023، مقابل ما نسبته 7.8% في العام السابق.

الإيرادات العامة		
مليار ريال		
البيـــــــــــان	2022	2023
إجمالي الإيرادات العامة والمنح	2,054.9	1,199.4
الإيرادات النفطية	1,108.2	38.5
الإيرادات غير النفطية	946.6	809.3
الإيرادات الضريبية	818.5	721.5
الإيرادات غير الضريبية	128.1	87.8
المنح	0.0	351.6

المصدر/ بيانات فعلية أولية – البنك المركزي اليمني.

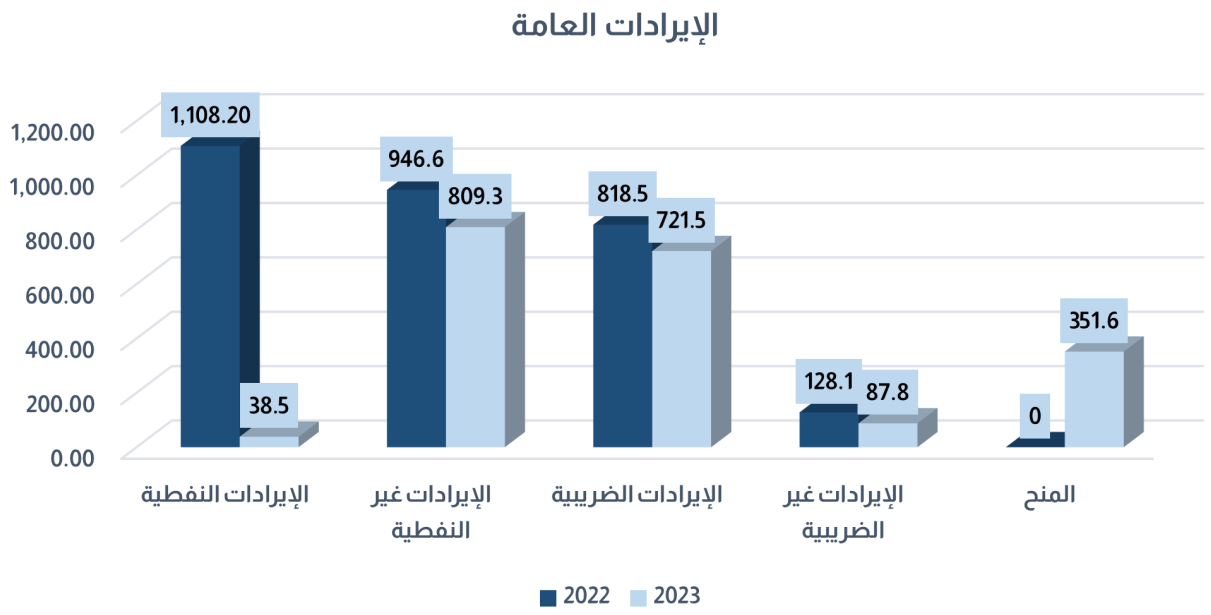

الإيرادات النفطية:

سجلت الإيرادات النفطية في عام 2023 إنخفاضاً بمقدار 1,069.7 مليار ريال أو ما نسبته 96.5%، لتصل إلى 38.5 مليار ريال، مقارنة بارتفاع قدره 710.7 مليار ريال وبنسبة 178.8% في عام 2022. وانخفضت نسبة مساهمتها في إجمالي الإيرادات العامة من 53.9% في عام 2022 إلى 3.2% في عام 2023. وشكلت نسبتها إلى الناتج المحلي الإجمالي 0.2% في عام 2023، مقابل ما نسبته 4.2% في عام 2022.

الإيرادات غير النفطية:

انخفضت الإيرادات غير النفطية في عام 2023 بقيمة 137.3 مليار ريال أو ما نسبته 14.5% لتصل إلى 809.3 مليار ريال، مقارنة بارتفاع قدره 247.2 مليار ريال وبنسبة 35.3% في العام السابق. كما ارتفعت مساهمتها في إجمالي الإيرادات العامة من 46.1% في عام 2022 إلى 67.5% في عام 2023. وشكلت نسبتها إلى الناتج المحلي الإجمالي 3.2 % في عام 2023. مقابل ما نسبته 3.6% في عام 2022. وتشمل الإيرادات غير النفطية: الإيرادات الضريبية من ضرائب عامة وجمركية والإيرادات غير الضريبية (رسوم متنوعة ومبيعات الغاز محلياً).

الإيرادات الضريبية:

انخفضت الإيرادات الضريبية (بما فيها الرسوم الجمركية) في عام 2023 بمقدار 97 مليار ريال أو ما نسبته 11.9% ، لتسجل ما قيمته 721.5 مليار ريال، مقارنة بارتفاع مقداره 238.1 مليار ريال وبنسبة 41% في عام 2022. كما ارتفعت نسبة مساهمتها في إجمالي الإيرادات العامة من 39.8% في عام 2022 إلى 60.2% في عام 2023. وشكلت نسبتها إلى الناتج المحلي الإجمالي حوالي 2.9% في عام 2023، مقابل ما نسبته 3.1% في العام السابق.

الإيرادات غير الضريبية:

انخفضت الإيرادات غير الضريبية (التي تتضمن الرسوم وتحويلات الأرباح) في عام 2023 بمقدار 40.3 مليار ريال أو ما نسبته 31.5%، لتسجل 87.8 مليار ريال، مقارنة بارتفاع قدره 9.1 مليار ريال وبنسبة 7.7% في العام السابق. كما ارتفعت نسبة مساهمتها في إجمالي الإيرادات العامة من 6.2% في عام 2022 إلى 7.3% في عام 2023. وشكلت نسبتها إلى الناتج المحلي الإجمالي 0.4% في عام 2023، مقابل ما نسبته 0.5% في عام 2022.

ثانياً/النفقات العامة:

ارتفعت النفقات العامة في عام 2023 بمقدار 97.9 مليار ريال أو ما نسبته 3.4% لتصل إلى 2,975.2 مليار ريال، مقارنة مع ارتفاع قدره 1,360.3 مليار ريال وبنسبة 89.7% في العام السابق. لتبلغ نسبتها إلى الناتج المحلي الإجمالي 11.9% في عام 2023، مقابل 11% في عام 2022.

النفقات العامة		
مليار ريال		
البيـــــــــــان	2022	2023
إجمالي النفقات العامة	2,877.3	2,975.2
النفقات الجارية منها:	2,825.1	2,942.5
الأجور والمرتبات	856.2	780.3
مشتريات السلع والخدمات	814.6	352.3
مدفوعات الفوائد	113.0	553.6
الإعانات والمنافع الاجتماعية	1,002.3	1,210.5
مصروفات أخرى	39.0	45.8
النفقات الرأسمالية	52.2	32.6

المصدر/ بيانات فعلية أولية البنك المركزي اليمني.

النفقات العامة

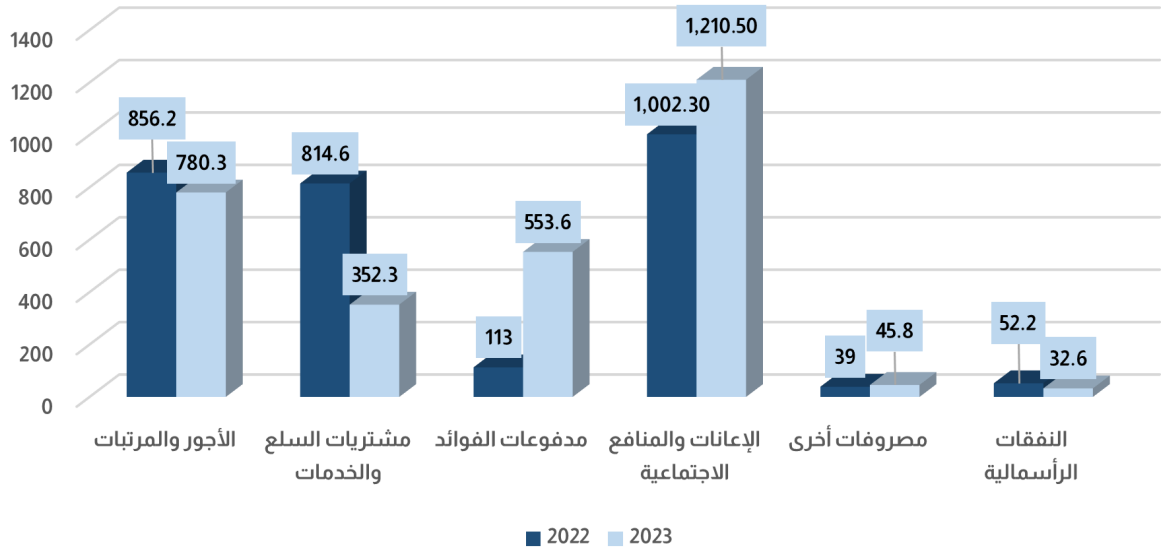

النفقات الجارية:

ارتفعت النفقات الجارية في عام 2023 بمقدار 117.4 مليار ريال أو ما نسبته 4.2% لتسجل 2,942.5 مليار ريال، مقارنة بإرتفاع مقداره 1,337.8 مليار ريال وبنسبة 89.9% في عام 2022. كما ارتفعت حصتها من إجمالي النفقات العامة من 98.2% في عام 2022 إلى 98.9% في عام 2023. وشكلت نسبتها إلى الناتج المحلي الإجمالي 11.8% في عام 2023، مقابل حوالي 10.8% في العام السابق. ويعود ارتفاع النفقات الجارية في عام 2023 أساساً لارتفاع نفقات الإعانات والمنافع الاجتماعية بمقدار 208.2 مليار ريال وبنسبة 20.8%، مقارنة بارتفاع مقداره 700.3 مليار ريال وبنسبة 231.9% في العام السابق وارتفعت مدفوعات الفوائد بمقدار 440.6 مليار ريال وبنسبة 389.9% في عام 2023، مقارنة مع ارتفاع قدره 63.9 مليار ريال وبنسبة 130.1% في عام 2022. كما ارتفعت المصروفات الاخرى بمقدار 6.8 مليار ريال وبنسبة 17.4% في عام 2023، مقارنة ارتفاع قدره 2.7 مليار ريال وبنسبة 7.5% في العام السابق. في حين انخفضت نفقات الأجور والمرتبات بمقدار 75.9 مليار ريال وبنسبة 8.9% في عام 2023، مقارنة بارتفاع مقداره 301.3 مليار ريال وبنسبة 54.3% في عام 2022، كما انخفضت نفقات مشتريات السلع والخدمات بمقدار 462.3 مليار ريال وبنسبة 56.8% في عام 2023، مقارنة بإرتفاع قدرة 269.5 مليار ريال وبنسبة 49.5% في العام السابق.

النفقات الرأسمالية:

انخفضت النفقات التنموية الرأسمالية في عام 2023 بمقدار 19.6 مليار ريال أو ما نسبته 37.5% لتصل إلى 32.6 مليار ريال، مقارنة بارتفاع قيمته 22.5 مليار ريال وبنسبة 75.5% في عام 2022. كما انخفضت حصتها من إجمالي النفقات العامة من 1.8% في عام 2022 إلى 1.1% في عام 2023. فيما شكلت نسبتها إلى الناتج المحلي الإجمالي حوالي 0.1% في عام 2023، مقابل 0.2% في العام السابق.

ثالثاً/الميزان الكلي:

أظهر الميزان الكلي للموازنة العامة للدولة في عام 2023 عجزاً نقدياً مقداره 1,775.8 مليار ريال، مقابل عجز نقدي قيمته 822.4 مليار ريال في عام 2022. ومن الملاحظ أن نسبة تغطية الإيرادات للنفقات العامة قد بلغت 40.3% في عام 2023، مقابل 71.4% في عام 2022.

الميزان الكلي للمالية العامة		
مليار ريال		
البيـــــــــــان	2022	2023
إجمالي الإيرادات العامة	2,054.9	1,199.4
المنح	0.0	351.6
إجمالي النفقات العامة	2,877.3	2,975.2
الميزان الكلي	-822.4	-1,775.8

المصدر/ بيانات فعلية أولية البنك المركزي اليمني.

رابعاً/الدين العام الداخلي:

في ظل الإنخفاض المستمر في حجم الموارد العامة مقارنة بحجم الانفاق العام، ارتفع الدين العام الداخلي منذ قرار نقل عمليات البنك المركزي اليمني إلى العاصمة المؤقتة عدن في سبتمبر من عام 2016، ليسجل ما قيمته 6,229.5 مليار ريال في عام 2023 بارتفاع قدره 1,673.8 مليار ريال وبنسبة 36.7%، مقارنة مع مبلغ 4,555.7 مليار ريال في العام السابق.

شكل الاقتراض المباشر من البنك المركزي المصدر الأساسي لتمويل الدين العام الداخلي، ليبلغ نحو 5,813 مليار ريال في عام 2023، مقابل 4,309.7 مليار ريال في عام 2022. في حين انخفضت حصته من إجمالي الدين العام الداخلي من 94.6% في عام 2022 إلى 93.3% في عام 2023. وشكلت الصكوك الإسلامية المصدر الثاني للدين العام الداخلي بقيمة 253.5 مليار ريال في عام 2023، مقارنة بما قيمته 113.7 مليار ريال في عام 2022. لترتفع بذلك حصتها من إجمالي الدين العام الداخلي من 2.5% في عام 2022 إلى 4.1% في عام 2023. فيما شكلت أذون الخزانة وشهادات الإيداع المصدر الثالث للدين العام الداخلي بقيمة 163 مليار ريال في عام 2023، مقارنة بقيمة 132.3 مليار ريال في عام 2022. في حين انخفضت حصتها من إجمالي الدين العام الداخلي بنسبة طفيفة من 2.9% في عام 2022 إلى 2.6% في عام 2023.

خامساً/ الدين العام الخارجي:

سجل الرصيد القائم لمديونية هيئة التنمية الدولية ارتفاعاً قيمته 70.3 مليون دولار أمريكي وبما نسبته 6.1% في نهاية عام 2023 ليسجل 1224.6 مليون دولار مقارنة بانخفاض قيمته 213.9 مليون دولار وبنسبة 15.6% في العام السابق. ويرجع الارتفاع في رصيد المديونية لهيئة التنمية الدولية خلال عام 2023، بدرجة رئيسية إلى التغيرات العالمية التي طرأت على سعر تقييم حقوق السحب الخاصة.

الدين العام الداخلي

مليار ريال

البيـــــــــان	2022	2023
تمويل البنك المركزي	4,309.7	5,813.0
تمويل البنوك التجارية والإسلامية :	246.0	416.5
- أذون الخزانة وشهادات الإيداع	132.3	163.0
- الصكوك الإسلامية	113.7	253.5
الدين العام الداخلي الإجمالي	4,555.7	6,229.5

الفصل الرابع

القطاع الخارجي

ميزان المدفوعات:

لعبت الأوضاع السياسية والأمنية في البلاد خلال عام 2023 دوراً أساسياً في أداء الاقتصاد الوطني عموماً والقطاع الخارجي على وجه الخصوص لينعكس هذا بدوره على وضع ميزان المدفوعات ومكوناته.

حيث تشير التقديرات الاولية حسب خبراء صندوق النقد الدولي - إبريل 2024، إلى أن معاملات اليمن مع العالم الخارجي خلال عام 2023 قد أظهرت فائض في الميزان الكلي للمدفوعات بحوالي 269 مليون دولار، مقارنة بعجز كلي بلغ قيمته 437 مليون دولار في عام 2022. لتشكل بذلك نسبته إلى الناتج المحلي الإجمالي حوالي 1.5% في عام 2023 مقارنة بـ 1.9% في عام 2022. و يعود فائض الحاصل في عام 2023 اساسا الى فائض الحساب الراسمالي والمالي، حيث بلغت قيمته 907 مليون دولار في عام 2023، مقارنة بقيمة 208 مليون دولار في عام 2022. وشكل ما نسبته 4.9% من الناتج المحلي الاجمالي في عام 2023. مقابل ما نسبته 0.9% في عام 2022. ويمكن ان نشير هنا الى ان التحسن في الحساب الراسمالي والمالي خلال عام 2023، يعود بدرجة رئيسية الى ارتفاع صافي التدفقات المالية. وفيما يلي عرض تفصيلي للمؤشرات والبنود الرئيسية لميزان المدفوعات:

(أ) الحساب الجاري:

يمثل الحساب الجاري «المعاملات المتعلقة بالسلع والخدمات والدخل والتحويلات الجارية»، حيث سجل خلال عام 2023 عجزاً قيمته 3518 مليون دولار وبلغت نسبته إلى الناتج المحلي الإجمالي 19.1%، مقارنة بعجز بلغت قيمته 4186 مليون دولار وبنسبة 17.8% إلى الناتج المحلي الإجمالي في عام 2022. كما يتوقع أن يرتفع العجز في الحساب الجاري في نهاية عام 2024 بحوالي 490 مليون دولار لتبلغ قيمته 4008 مليون دولار. في حين يتوقع أن تصل نسبته 23.7% من الناتج المحلي الإجمالي خلال عام 2024.

1-الميزان التجاري:

ارتفع الميزان التجاري في عام 2023 بمقدار 194 مليون دولار أو ما نسبته 1.5% ليسجل 12583 مليون دولار، مقارنة بانخفاض قيمته 1268 مليون دولار وبنسبة 11% في عام 2022، وبلغت نسبة عجز الميزان التجاري إلى الناتج المحلي الاجمالي حوالي 68.3% في عام 2023، مقابل ما نسبته 54.3% في عام 2022. ومن المتوقع أن ينخفض عجز الميزان التجاري في عام 2024 بمقدار 806 مليون دولار وبنسبة 6.4% ليبلغ ما قيمته 13389 مليون دولار، كما يتوقع أن تصل نسبته 79% من الناتج المحلي الإجمالي في نهاية عام 2024.

الصادرات:

انخفض إجمالي قيمة الصادرات بمقدار 985 مليون دولار أو ما نسبته 44% في عام 2023 لتسجل 1256 مليون دولار، مقارنة بانخفاض مقداره 293 مليون دولار وبنسبة 11.6% في عام 2022. في حين بلغت نسبتها إلى الناتج المحلي الإجمالي 6.8% في عام 2023، مقابل ما نسبته 9.5% في عام 2022. كما يتوقع أن ترتفع قيمة الصادرات في نهاية عام 2024 بحوالي 23 مليون دولار وبنسبة 1.8% لتبلغ ما قيمته 1279 مليون دولار، ويتوقع كذلك أن تصل نسبتها إلى الناتج المحلي الإجمالي 7.6% في نهاية عام 2024. وبتفحص بنود التركيب السلعي للصادرات نجد أن:

فيما يتعلق بصادرات النفط الخام والغاز يمكن أن نشير إلى أنها توقفت بصورة نهائية منذ أكتوبر 2022، بسبب تهديدات الميليشيات الحوثية الإرهابية على منشآت الإنتاج والتصدير.

صادرات السلع والخدمات 2022

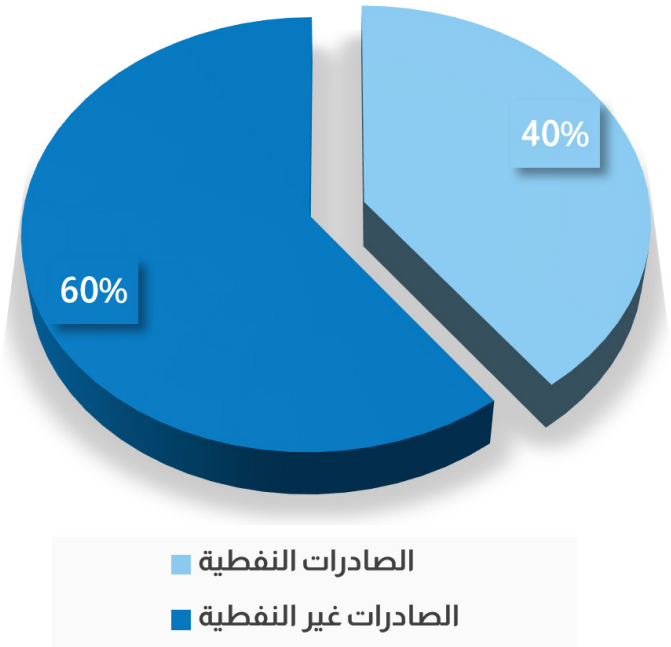

صادرات السلع والخدمات 2023

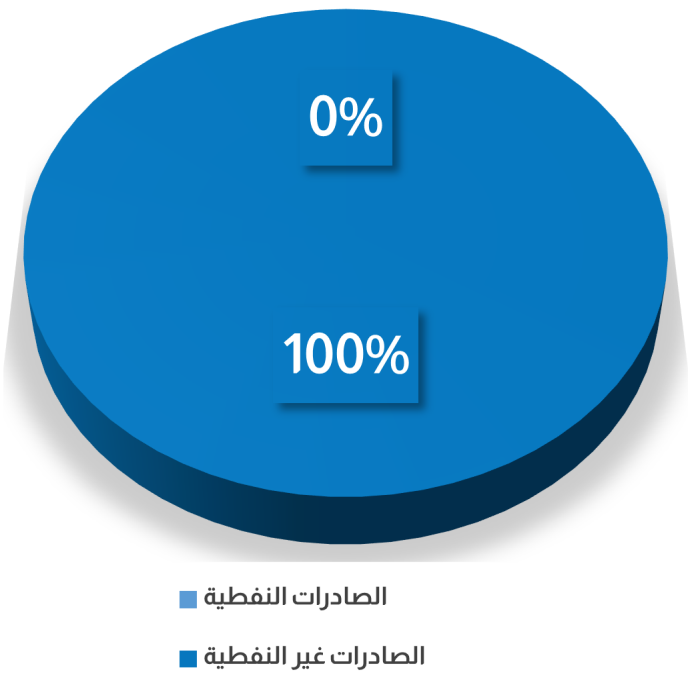

الصادرات غير النفطية:

ارتفعت قيمة الصادرات غير النفطية بمقدار 5.3 مليون دولار أو ما نسبته 0.4% في عام 2023 لتسجل قيمتها 1256 مليون دولار، بينما انخفضت قيمتها في عام 2022 بقيمة 289.3 مليون دولار وبنسبة 18.8%. في حين ارتفعت حصتها في إجمالي صادرات السلع والخدمات من 55.8% في عام 2022 إلى 100% في عام 2023. وبلغت نسبتها إلى الناتج المحلي الإجمالي حوالي 6.8% في عام 2023، مقابل ما نسبته 5.3% في عام 2022. ومن المتوقع أن ترتفع قيمة الصادرات غير النفطية في نهاية عام 2024 بحوالي 23 مليون دولار وبنسبة 1.8% لتصل إلى 1279 مليون دولار. كما يتوقع أن تصل نسبتها 7.6% من الناتج المحلي الإجمالي في نهاية عام 2024.

الواردات:

انخفض إجمالي قيمة الواردات بمقدار 1179 مليون دولار وبما نسبته 7.9% في عام 2023 لتسجل 13839 مليون دولار، مقارنة بارتفاع مقداره 975 مليون دولار وبنسبة 6.9% في عام 2022. وشكلت الواردات حوالي 75.1% من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2023، مقابل ما نسبته 63.8% في العام السابق. ومن المتوقع أن ترتفع قيمة الواردات في نهاية عام 2024 بمقدار 829 مليون دولار وبنسبة 5.99% لتصل إلى حوالي 14668 مليون دولار. كما يتوقع أن تصل نسبتها 86.6% من الناتج المحلي الإجمالي خلال في نهاية عام 2024.

واردات المشتقات النفطية:

انخفضت واردات المشتقات النفطية بمقدار 836 مليون دولار أو ما نسبته 22.2% في عام 2023 لتسجل 2930 مليون دولار، مقارنة بارتفاع مقداره 942 مليون دولار وبنسبة 33.4% في عام 2022. كما انخفضت حصتها في إجمالي واردات السلع من 25.1% في عام 2022 إلى 21.2% في عام 2023 وشكلت نسبتها الى الناتج المحلي الإجمالي 15.9% في عام 2023، مقابل ما نسبته 16% في عام 2022. ومن المتوقع أن ترتفع قيمة واردات المشتقات النفطية خلال عام 2024 بمقدار 6 مليون دولار وبنسبة 0.2% لتصل الى 2936 مليون دولار. في حين يتوقع أن تصل نسبتها 17.3% من الناتج المحلي الإجمالي خلال عام 2024.

واردات السلع الأساسية:

انخفضت قيمة واردات السلع الغذائية الأساسية بمقدار 198 مليون دولار أو ما نسبته 4% في عام 2023 لتسجل 4802 مليون دولار، مقارنة بارتفاع مقداره 1140 مليون دولار وبنسبة 29.5% في عام 2022. كما ارتفعت حصتها في إجمالي واردات السلع والخدمات من 33.3% في عام 2022 إلى 34.7% في عام 2023. وبلغت نسبتها إلى الناتج المحلي الإجمالي حوالي 26.1% في عام 2023، مقابل ما نسبته 21.2% في عام 2022.

ومن المتوقع أن ترتفع واردات المواد الغذائية خلال عام 2024 بمقدار 932 مليون دولار وبنسبة 19.4% لتصل إلى حوالي 5734 مليون دولار. ويتوقع

أن تصل نسبتها 33.8% من الناتج المحلي الإجمالي خلال عام 2024.

واردات السلع والخدمات 2022

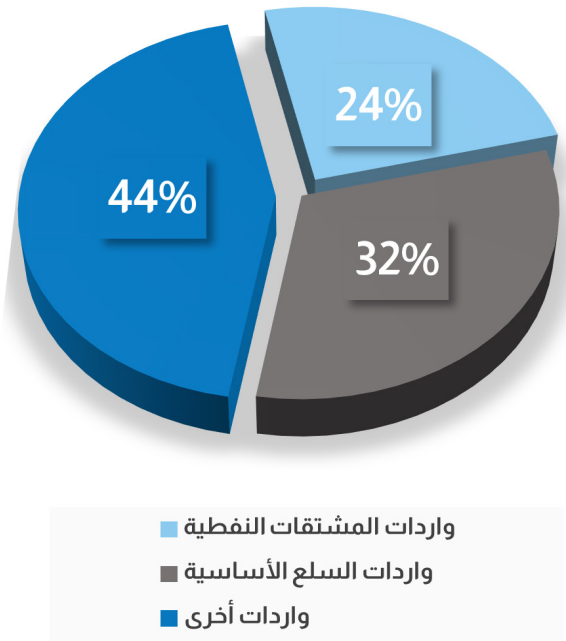

واردات السلع والخدمات 2023

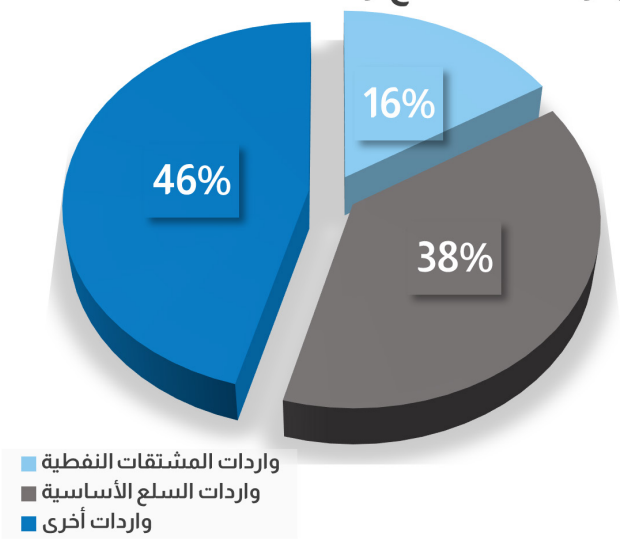

الواردات الأخرى:

انخفضت قيمة الواردات الأخرى بمقدار 145 مليون دولار وبنسبة 2.3% لتسجل قيمتها 6107 مليون دولار في عام 2023، مقارنة بانخفاض قيمته 1107 مليون دولار وبنسبة 15% في عام 2022. في حين ارتفعت حصتها في إجمالي واردات السلع والخدمات من 41.6% في عام 2022 إلى حوالي 44.1% في عام 2023. وبلغت نسبتها إلى الناتج المحلي الإجمالي 33.1% في عام 2023، مقابل ما نسبته 26.6% في عام 2022. ومن المتوقع أن تنخفض قيمة الواردات الأخرى خلال عام 2024 بمقدار 109 مليون دولار وبنسبة 2% لتصل إلى 5998 مليون دولار. كما يتوقع أن تتراجع نسبتها إلى حدود 35.4% من الناتج المحلي الإجمالي في نهاية عام 2024.

ميزان الدخل والتحويلات (صافي):

ارتفع صافي ميزان الدخل والتحويلات بمقدار 474 مليون دولار أو ما نسبته 5.5% في عام 2023 ليسجل 9065 مليون دولار، مقارنة بإنخفاض مقداره 169 مليون دولار وبنسبة 1.9% في عام 2022. وشكلت نسبته إلى الناتج المحلي الإجمالي حوالي 49.2% في عام 2023. مقابل ما نسبته 36.5% في العام السابق. ويرجع ارتفاع صافي ميزان الدخل والتحويلات في عام 2023 بدرجة رئيسية إلى تحسن ميزان التحويلات بمقدار 296

مليـون دولار، وبمـا نسـبته 3.4%، كمـا ارتفـع ميـزان الدخـل بمقـدار 178 مليون دولار وبنسـبة 121%. ويأتي الارتفـاع فـي ميـزان التحويـلات نتيجـة الارتفـاع فـي كل مـن تحويلات العامليـن والسـحوبات على هبات المانحين بمقـدار 25، 271 مليون دولار وبنسـبة 0.4%، 9.9% على التوالي. ومـن المتوقـع أن يرتفـع صافـي ميـزان الدخـل والتحويـلات فـي نهايـة عـام 2024 بمقـدار 316 مليـون دولار وبنسـبة 3.5% لتصـل إلـى 9381 مليون دولار. كما يتوقـع أن تتراجـع نسـبته مـن الناتـج المحلـي الإجمالـي إلـى 55.4% فـي نهايـة عـام 2024.

(ب)الحساب الرأسمالي والمالي:

سـجل الحسـاب الرأسـمالي والمالـي فائـض بقيمـة 907 مليـون دولار، لتشـكل نسـبته 4.9% مـن الناتـج المحلـي الإجمالـي خـلال عـام 2023، مقارنـة مـع فائـض مقـداره 208 مليون دولار وبنسـبة 0.9% مـن الناتـج المحلـي الإجمالـي فـي عـام 2022. ويتوقـع أن ينخفـض صافـي الحسـاب الرأسـمالي والمالـي فـي نهايـة عـام 2024 بمقـدار مليار دولار وبنسـبة 110.3% ليصـل إلـى حوالـي 93 مليـون دولار. كمـا يتوقـع ارتفـاع نسـبته إلـى 0.5% مـن الناتـج المحلـي الإجمالـي فـي نهايـة عـام 2024.

(ج)الميزان الكلي:

سـجل الميـزان الكلـي فائضـاً مقـداره 269 مليـون دولار فـي عـام 2023، ليشـكل بذلـك مـا نسـبته 1.5% مـن الناتـج المحلـي الإجمالـي، مقارنـة بعجـز قيمتـه 437 مليـون دولار وبنسـبة 1.9% مـن الناتـج المحلـي الإجمالـي فـي عـام 2022. ويعـزى الفائـض فـي الميـزان الكلـي فـي عـام 2023 بدرجـة أساسـية إلـى الفائـض فـي الحسـاب الراسـمالي والمالـي، فـي صافـي التدفقـات الماليـة تحديـدا بمقـدار 907 مليـون دولار.

ميزان المدفوعات

مليون دولار أمريكي

البنود	2022	2023
صادرات السلع والخدمات	2,241	1,256
الصادرات النفطية	990.3	0.0
الصادرات غير النفطية	1,250.7	1,256
واردات السلع والخدمات	15018	13,839
واردات المشتقات النفطية	3766	2,930
واردات السلع الأساسية	5,000	4,802
واردات أخرى	6,252	6,107
ميزان السلع والخدمات	-12,777	-12,583
ميزان تجارة النفط	-2,775	-2,930
ميزان الدخل والتحويلات	8,591	9,065
ميزان الدخل	-147.0	31.0
ميزان التحويلات	8,738	9,034
تحويلات العاملين	6,000	6,025
سحوبات على هبات المانحين	2,738	3,009
الحساب الجاري	-4,186	-3,518
صافي الحساب الرأسمالي والمالي	208.0	907.0
صافي تدفقات رأس المال 1/	0.0	0.0
صافي التدفقات المالية	208.0	907.0
السهو والخطأ	3,541	2,880
الميزان الكلي	-437.0	269.0

- المصدر/ البنك المركزي وتقديرات أولية خبراء صندوق النقد الدولي إبريل 2024.
- بيانات سنوية.

الملاحق الإحصائية

Monetary survey المسح النقدى						
(In Millions of Rials بملايين الريالات)						
Items	2019	2020	2021	2022*	2023*	البنود
(Broad money (M2	6,080,891.7	6,819,972.5	7,290,996.3	10,342,374.0	11,750,536.7	1 - العرض النقدي الواسع M2
Broad money, annual change	7.3	12.2	6.9	-	13.6	نسبة التغير السنوي للغرض النقدي (%)
Quasi-money	2,635,591.8	2,738,745.4	2,765,956.2	5,969,977.6	6,979,415.9	2- شبه النقد
Quasi-money, annual change	5.8	3.9	1.0	-	16.9	نسبة التغير السنوي لشبه النقد (%)
Quasi-money to broad money	43.3	40.2	37.9	57.7	59.4	شبة النقد/العرض النقدي
Foreign currency deposits	1,450,343.0	1,511,900.9	1,568,901.9	4,650,061.0	5,818,560.0	ودائع العملات الأجنبية
Foreign currency deposits, annual change	5.9	4.2	3.8	-	25.1	نسبة التغير السنوي لودائع العملات الأجنبية (%)
Foreign currency deposits to total deposits	44.6	43.0	42.9	67.3	71.4	العملات الأجنبية/إجمالي الودائع
(Narrow money (M1	3,445,299.9	4,081,227.1	4,525,040.1	4,372,396.4	4,771,120.7	2- النقد M1
Narrow money, annual change	8.4	18.5	10.9	-	9.1	نسبة التغير السنوي للنقد (%)
Narrow money (M1) to broad money M2	56.7	59.8	62.1	42.3	40.6	النقد M1/العرض النقدي M2
Demand deposits	653,883.4	850,901.0	910,502.6	940,586.3	1,174,235.3	ودائع تحت الطلب
Demand deposits, annual change	11.9	30.1	7.0	-	24.8	نسبة التغير السنوي للودائع تحت الطلب (%)
(Demand deposits to broad money (M2	10.8	12.5	12.5	9.1	10.0	الودائع تحت الطلب/العرض النقدي M2
Currency in circulation	2,757,195.1	3,185,009.0	3,568,838.6	3,431,810.1	3,596,885.4	العملة المتداولة خارج البنوك
(Currency in circulation to broad money (M2	45.3	46.7	48.9	33.2	30.6	العملة المتداولة خارج البنوك/العرض النقديM2

*وفقاً لأسعار صرف السوق.

Central bank survey مسح البنك المركزي						
(In Millions of Rials بملايين الريالات)						
Items	2019	2020	2021	2022	2023	البنود
Monetary base	3,484,670.1	3,948,176.2	4,490,707.4	4,688,551.2	4,919,057.9	القاعدة النقدية
Monetary base, annual change	11.5	13.3	13.7	4.4	4.9	نسبة التغير السنوي للأساس النقدي
Currency issued	2,890,455.7	3,327,532.1	3,802,733.5	3,707,249.2	3,889,751.8	العملة المصدرة
Currency issued, annual change	12.4	15.1	14.3	-2.5	4.9	نسبة التغير السنوي للعملة المصدرة (%)
Banks reserves held at the CBY	594,214.4	620,644.1	687,973.8	981,302.0	1,029,306.1	احتياطي البنوك لدى البنك المركزي
Banks reserves held at the CBY, annual change	7.2	4.4	10.8	42.6	4.9	نسبة التغير السنوي لاحتياطيات البنوك لدى البنك المركزي
Net foreign assets	-603,535.4	-918,196.4	-622,750.1	-1,692,511.4	-3,089,066.5	صافي الأصول الخارجية
Net foreign assets, annual change	514.0	52.1	-32.2	171.8	82.5	نسبة التغير السنوي لصافي الأصول الخارجية (%)
Net claims on governement	4,201,761.6	4,969,165.9	5,473,704.4	6,273,134.4	7,798,676.8	صافي المستحقات على الحكومة
Net claims on governement, annual change	19.6	18.3	10.2	14.6	24.3	نسبة التغير السنوي لصافي المستحقات على الحكومة
(Velocity (GDP/M2	2.1	2.2	2.7	2.5	2.1	سرعة دوران النقود (الناتج المحلي الإجمالي/العرض النقدي M2)
(Money multiplier (M2/Monetary base	1.7	1.7	1.6	2.2	2.4	المضاعف النقدي (العرض النقدي M2/القاعدة النقدية)

Balance Sheet Central Bank Of Yemen ميزانية البنك المركزي اليمني						
(In Millions of Rials بملايين الريالات)						
Items	2019	2020*	2021*	2022**	2023**	البنود
Assets	6,558,763.0	6,817,542.3	7,621,546.4	9,148,986.2	11,597,154.6	الاصول
Foreign Assets	628,377.4	387,837.4	684,001.7	1,574,392.0	2,486,849.6	الاصول الخارجية
Loans & Advances	4,841,837.8	5,708,398.8	6,125,867.8	6,935,045.1	8,437,266.9	القروض والسلفيات
Government	4,532,337.1	5,398,898.1	5,816,367.1	6,625,544.4	8,127,766.2	الحكومة
Public Enterprises	309,500.7	309,500.7	309,500.7	309,500.7	309,500.7	المؤسسات العامة
Banks	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	البنوك
Fixed & Other Assets	1,088,547.8	721,306.1	811,677.0	639,549.1	673,038.1	الاصول الثابتة والاخرى
Exchange Valuation	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	اعادة التقييم
Liabilties	6,558,763.0	6,817,542.3	7,621,546.3	9,148,986.2	11,597,154.6	الخصوم
Banknotes Issued	2,890,455.7	3,327,532.1	3,802,733.5	3,707,249.2	3,889,751.8	النقد المصدر
Sight Liabilities	1,031,954.2	1,169,369.0	1,151,205.1	1,497,334.2	1,545,124.9	التزامات الاطلاع وودائع لاجل
Government	330,575.5	429,732.2	342,662.7	352,410.0	329,089.5	الحكومة
Social Security Fund	58,688.5	58,688.5	58,688.5	58,688.5	58,688.5	مؤسسات الضمان الاجتماعي
Public Enterprises	48,475.8	60,304.2	61,880.1	104,933.6	128,040.8	المؤسسات العامة
Demand Deposits	34,221.4	45,317.2	45,698.9	59,018.5	71,896.3	تحت الطلب
Time Deposits	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	لاجل
Foreign Currency	14,254.4	14,987.0	16,181.3	45,915.1	56,144.6	بالعملات الاجنبية
Banks	594,214.4	620,644.1	687,973.8	981,302.0	1,029,306.1	البنوك
Certificates of Deposits	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	شهادات ايداع
(Treasury Bills sold to Banks (repos	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	أذون خزانة مباعة للبنوك (عقود إعادة الشراء)
Foreign Liabilities	1,231,912.9	1,306,033.8	1,306,751.8	3,266,903.4	5,575,916.1	الالتزامات الخارجية
Other Liabilties	1,404,440.3	1,014,607.5	1,360,855.9	677,499.5	586,361.8	خصوم اخرى
Capital & Reserves	517,489.2	150,248.0	261,915.0	386,018.8	576,175.5	رأس المال والاحتياطي
Revaluation Account	171,501.1	216,197.1	174,999.2	-1,458,715.6	-2,315,833.1	إعادة تقييم الاصول الخارجية
SDR›s	125,687.8	130,348.7	392,317.4	1,120,527.3	1,438,301.3	حقوق السحب الخاصة
Other Liabilties	589,762.2	517,813.6	531,624.3	629,669.1	887,718.1	خصوم متنوعة

* تنقيح بيانات البنك المركزي من شهر ديسمبر 2020.
** وفقاً لأسعار صرف السوق.

Consolidated Balance Sheet of Commercial & Islamic Banks الميزانية الموحدة للبنوك التجارية والإسلامية

(In Millions of Rials بملايين الريالات)

Items	2019	2020	2021	2022*	2023*	البنود
Assets	4,408,944.2	4,429,735.0	4,594,939.4	8,780,498.0	10,731,565.6	الاصول
Foreign Assets	909,827.7	916,173.0	971,127.5	2,668,976.2	3,139,968.9	الاصول الخارجية
Foreign Currency	97,423	116,374.3	135,080.4	373,146.4	547,044.6	نقد أجنبي
Banks Abroad	470,937	468,121.0	486,826.2	1,068,362.2	1,286,506.3	بنوك في الخارج
Non-residents	0	-	-	0.0	0.0	غير مقيمين
Foreign Investment	341,467	331,677.5	349,220.9	1,227,467.6	1,306,418.1	استثمارات اجنبية
Reserves	774,539.6	821,159.0	938,344.1	2,022,119.0	2,381,800.7	الاحتياطي
Local Currency	133,261	142,523.1	233,894.9	275,439.1	292,866.4	نقد محلي
Deposits with CBY	641,279	678,636.0	704,449.2	1,746,679.9	2,088,934.3	ارصدة لدى البنك المركزي
Loans & Advances	2,319,361.0	2,305,441.0	2,303,640.0	3,214,840.8	3,719,385.2	القروض والسلفيات
Government	1,720,765	1,963,675.0	1,798,033.5	1,913,230.1	2,040,342.6	الحكومة
Public Enterprises	20,416	57,542.9	61,041.7	0.0	0.0	المؤسسات العامة
Private Sector	578,180	284,222.9	444,564.8	1,301,610.7	1,679,042.6	القطاع الخاص
Certificate of Deposits	1,000	0.0	0.0	0.0	0.0	شهادات ايداع
Treasury bills purchased from CBY	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	اذون خزانة مشتراة من البنك المركزي (ريبو)
Other Assets	404,216	386,962.4	381,827.8	874,562.0	1,490,410.8	اصول اخرى

*وفقاً لأسعار صرف السوق.

Consolidated Balance Sheet of Commercial & Islamic Banks الميزانية الموحدة للبنوك التجارية والإسلامية

(In Millions of Rials بملايين الريالات)

Items	2019	2020	2021	2022*	2023*	البنود
Liabilities	4,408,944.2	4,429,735.0	4,594,939.4	8,780,498.0	10,731,565.6	الخصوم
Deposits	3,249,349.9	3,515,971.0	3,660,277.5	6,910,563.9	8,153,651.3	الودائع
Government	32,818	0.0	0.0	0.0	0.0	الحكومة
Demand	653,883	850,901.0	910,502.6	940,586.3	1,174,235.3	تحت الطلب
Time	815,740	838,842.0	859,248.6	913,962.5	651,437.8	لاجل
Saving	260,931	276,257.0	286,904.7	339,721.9	449,384.6	الادخار
Foreign Currency	1,436,089	1,496,913.9	1,552,720.6	4,650,061.0	5,818,560.0	بالعملات الاجنبية
Earmarked	49,889	53,057.0	50,901.0	66,232.2	60,033.5	مخصصة
Foreign Liabilities	36,602.9	34,990.0	32,534.2	50,261.7	61,853.1	الالتزامات الخارجية
Banks Abroad	33,630	34,990.0	32,534.2	50,261.7	61,853.1	بنوك بالخارج
Non-residents	2,973	0.0	0.0	0.0	0.0	غير مقيمين
Borrowing from banks	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	سلفيات من بنوك خارجية
Other Liabilities	1,122,991.3	878,774.0	902,127.7	1,819,672.4	2,516,061.3	خصوم أخرى
Loans from CBY	13,543	6,813.3	6,813.3	7,537.5	7,639.7	سلفيات من البنك المركزي
Capital & Reserves	333,681	358,046.9	368,193.7	541,739.9	667,175.3	رأس المال والاحتياطي
Other Liabilities	775,768	513,914.0	527,120.7	1,270,395.0	1,841,246.2	خصوم متنوعة

*وفقاً لأسعار صرف السوق.

Government Finances مالية الحكومة						
(In Millions of Rials بملايين الريالات)						
Items	2019	2020	2021	2022	2023	البنود
Total revenues and grants	709,972.1	723,658.7	1,096,893.0	2,054,880.8	1,199,413.3	إجمالي الإيرادات العامة والمنح
Oil revenues	354,320.6	259,096.0	397,515.9	1,108,236.9	38,481.6	الإيرادات النفطية
Non-oil revenues	355,651.5	464,562.7	699,377.1	946,644.0	809,285.6	الإيرادات غير النفطية
Tax revenues	276,944.4	289,773.3	580,387.0	818,548.2	721,459.7	الإيرادات الضريبية
Other revenues	78,707.1	174,789.4	118,990.1	128,095.8	87,825.9	الإيرادات غير الضريبية
Grants	-	-	-	-	351,646.2	المنح
Total expenditures	1,547,915.2	1,619,306.4	1,517,025.7	2,877,250.8	2,975,172.5	إجمالي النفقات العامة
Current expenditures	1,535,359.1	1,594,671.5	1,487,288.0	2,825,100.3	2,942,536.1	النفقات الجارية منها:
Wages and salaries	867,000.0	698,887.5	554,852.3	856,185.9	780,312.4	الأجور والمرتبات
Goods and services	185,912.8	489,007.9	545,058.6	814,621.3	352,277.9	مشتريات السلع والخدمات
Interest payments	70,297.1	67,058.7	49,114.3	112,952.4	553,642.4	مدفوعات الفوائد
Subsidies and transfers	373,607.5	302,477.9	301,975.1	1,002,297.1	1,210,478.1	الإعانات والمنافع الاجتماعية
Other expenditures	38,541.8	37,239.7	36,287.5	39,043.6	45,825.3	مصروفات أخرى
Capital expenditures	12,556.1	24,634.8	29,737.8	52,150.5	32,636.4	النفقات الرأسمالية
Overall balance	-837,943.1	-895,647.7	-420,132.8	-822,370.0	-1,775,759.2	الميزان الكلي (على أساس نقدي)

المصدر: بيانات فعلية أولية - البنك المركزي اليمني.

Balance of Payments ميزان المدفوعات						
(In Millions of U.S. dollars بملايين الدولارات)						
Items	2019	2020	2021	2022	2023	البنود
Exports of goods and services	1,908.0	1,913.0	2,514.8	2,241	1,256.0	صادرات السلع والخدمات
Oil	1,131.0	642.0	993.8	990.3	0.0	الصادرات النفطية
Other exports	777.0	1271.0	1,521.0	1,250.7	1,256.0	الصادرات الأخرى
Imports of goods and services	11,857.0	12,472.0	14,076.0	15018	13,839.0	واردات السلع والخدمات
Of which: Oil	2,549.0	1,845.0	2,824.0	3766.0	2,930.0	واردات المشتقات النفطية
Of which: Food	2,617.0	3,294.0	3,778.0	5,000	4,802.0	واردات السلع الأساسية
Other Imports	6,691.0	7,333.0	7,474.0	6,252.0	6,107.0	واردات أخرى
Balance of goods and services	-9,949.0	-10,559.0	-11,561.2	-12,777.0	-12,583.0	ميزان السلع والخدمات
Balance on oil trade	-1,418.0	-1,203.0	-1,830.2	-2,775.7	-2,930.0	ميزان تجارة النفط
Balance of incomes and transfers	8,625.0	7,117.0	8,589.0	8,591	9,065.0	ميزان الدخل والتحويلات
Balance of incomes	226.0	-855.0	29.0	-147.0	31.0	ميزان الدخل
Of which: Transfers	8,399.0	7,972.0	8,560.0	8,738	9,034.0	ميزان التحويلات
Remittances	4,549.0	4,785.0	5,400.0	6,000	6,025.0	تحويلات العاملين
Donor financing	3,850.0	3,187.0	3,160.0	2,738	3,009.0	سحوبات على هبات المانحين
Current account and Financial account	-1,324.0	-3,442.0	-2,972.2	-4,186	-3,518.0	الحساب الجاري
Capital inflows net	-15.0	-36.0	652.0	208.0	907.0	صافي الحساب الرأسمالي والمالي
Capital inflows net	0.0	29.0	31.0	0.0	0.0	صافي تدفقات رأس المال
Financial inflows net	-15.0	-65.0	621.0	208.0	907.0	صافي التدفقات المالية
Errors and omissions	9.0	2,794.0	3,039.0	3,541	2,880.0	السهو والخطأ
Overall balance	-1,330.0	-684.0	718.8	-437.0	269.0	الميزان الكلي

المصدر: البنك المركزي وتقديرات خبراء صندوق النقد الدولي – إبريل 2024.
بيانات سنوية

تنويه:

حسب المادة (45) من قانون البنك المركزي رقم (14) لسنة 2000 تعتبر جميع المعلومات والبيانات الفردية التي تقدم للبنك المركزي معلومات سرية على نحو صارم وتستخدم فقط للأغراض الإحصائية، ولا تنشر أية معلومات تكشف عن الأحوال المالية لأي بنك أو مؤسسة مالية.

تعتبر البيانات الواردة في التقرير التي تردنا من مصادرها كالوزارات والأجهزة الحكومية بيانات أولية قابلة للتغيير في حال تم تعديلها من مصدرها.

في حال تعذر الحصول على البيانات الإحصائية من الوزارات والأجهزة الحكومية نضطر إلى الأخذ بتوقعات صندوق النقد الدولي.

يصدر هذا التقرير عن الإدارة العامة للبحوث والإحصاء في البنك المركزي اليمني -المركز الرئيسي عدن - الجمهورية اليمنية.

البنك المركزي اليمني

CENTRAL BANK OF YEMEN

للمزيد..

الإدارة العـامـــة للبحـــوث والإحصـــــاء
البنك المركزي اليمني - عدن - الجمهورية اليمنية
RSD@CBY-YE.COM + 967 - 2 - 256518 + 967 - 2 - 256518